القسم التطبيقي

سورة الفاتحة أنموذجاً

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بسم الله الرحمن الرّحيم

تمهيد

إنّ الغرضَ من هذا الباب هو توضيحُ الأساسِ النظري، الذي تمّ تفصيله في الباب السابق من هذه الدراسة، وقد وقع الاختيار على سورة الفاتحة، بدراسة موضعين برز فيهما اختلاف المفسرين؛ لتكون دراسةً افتتاحية لمشروع (التفسير المقارن)، وليتمّ تجلية الأساس النظري بالتطبيق العملي.

وقد حَرَصْتُ في هذا الباب أن ألتزم الخطواتِ المنهجية، التي بيّنتُها في القسم النظري[1]، وأؤكد هنا على الأمور التالية:

- تناولت الأقوال التي لها وجهُ دليل، وأغفلت تلك التي لا حظّ لها من النظر، ولم تقم على أدلة.

- التزمتُ في عرض الأقوال، وأدلتِها، النقلَ عن أصحابها، دون تدخّل مني، سواء في ذلك أكان نقلي حرفياً، أم بتصرف؛ ذلك أن تصرّفي لم يكن في المعنى، وإنما في الألفاظ؛ بغية الاختصار.

- من ذلك أنني إذا واجهت أحاديثَ نبويةً شريفةً في أدلةِ فريق من المفسرين، كنت أخرّجها من مظانّها في الجزء المخصَّص لعرض الأدلة، ولم أكن أبيّن درجتها من الصحة إلا في المساحة المخصّصة لمناقشة الأقوال، وأدلتِها.

[1] ينظر: ص٦٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- رأيت أن من تتمة الحديث عن الأدلة، أن أورد اعتراضاتِ المفسرين على الأقوال المخالفة لهم، والردودَ عليها، وفي حال ورود اعتراض على قول ما، لم يُجِب عنه أنصارُ ذلك القول، كنت أذكر الاعتراضَ دون ردّ ؛ فليس لي في هذه الحالةِ إلا الالتزامُ بما جاء عنهم.

- قد أبسط القول عند الترجيح؛ ذلك أن الغرضَ ليس الترجيحَ بين الأقوال فحسب، بل بيان القول الصحيح في الآية كما يبدو لي، وقد يلزم من هذا التوسّعُ في بعض الأحيان.

وما أرجوه من القارئ الكريم، هو عدم التعجّلِ، وإرجاءُ الحكم على هذا العمل إلى نهاية المطاف؛ فهذه الخطوات يسلم بعضها إلى بعض، ولن تكتمل الصورة إلا بعد تمامها.

أستعين بالله متبرئة إليه من كل حول وقوة، وأسأله أن يهديني ـ وإياكم ـ بالدليل، وأن يوفّقنا للرشاد، ويرزقنا السداد؛ فهذا طريق محفوف بدواعي الزلل، ولا عصمة عن الزلل إلا بحول الله وقوته.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الأول: تفسير ﴿ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾

من قوله تعالى:

﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٢﴾

تفسيراً مقارناً

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قال تعالى: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ﴾ [الفاتحة]

اختلف المفسرون في معنى كلمة (العالمين) على أقوالٍ كثيرة، سأقتصر على الرئيسة منها[1]:

أقوال المفسرين في معنى كلمة (العالمين)

القول الأول

(العالَمين) جمع عالَم، بفتح اللام، و(العالَم) اسم لما يُعلم به، وغلب فيما يُعلم به الخالق[2]، وهو مأخوذ من (العَلَم)[3] و(العَلَامَة)؛ لأنه دالّ على وجود خالقه وصانعه ووحدانيته[4].

وأصحاب هذا القول اختلفوا فيما وراء هذا:

فمنهم من قال: يطلق لفظ (عالَم) على كل موجود سوى الله، أي المخلوقات جميعها بأجناسها المختلفة، فهو ـ على هذا ـ جمع لا واحد له من لفظه[5].

بينما قال آخرون: بل يُطلق على واحد من هذه الأجناس، فكل جنس يُعلم به الخالق يُطلق عليه (عالَم)، فيُقال: عالَم الإنسان، وعالم الحيوان، وعالم النبات، وعالم الأفلاك .. إلخ. وكل قرن وجيل منها يسمى (عالَمًا) أيضاً[6]. وأجاز بعضهم الإطلاقين[7].

---

[1] من الأقوال التي لا يُلتفت إليها؛ لعدم قيامها على دليل، ما نُقل عن زيد بن أسلم، بأن المقصود من (العالمين)، هم: المرتزقون، ينظر هذا القول في: القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، (١١٧/١).

[2] ينظر: الراغب الأصفهاني، **مقدمة جامع التفاسير مع تفسير الفاتحة ومطالع البقرة**، ص١٢١، **وتفسير البيضاوي**، (٢٨/١)، **وتفسير أبي السعود**، (١٣/١)، **وتفسير الألوسي**، (٨١/١).

[3] العَلَم والعلامَة والمَعْلَم: ما دلّ على الشيء، كما سيأتي بعد قليل.

[4] ينظر: **تفسير ابن عطية**، (٧٤/١)، **وتفسير القرطبي**، (١١٧/١)، **وتفسير النسفي**، (٨/١)، **وتفسير ابن كثير**، (٤٢/١).

[5] ينظر: **مقدمة الراغب**، ص١٢١، **وتفسير الرازي**، (١٩٨/١)، **وتفسير القرطبي**، (١١٧/١)، **وتفسير ابن كثير**، (٤٢/١).

[6] ينظر: محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، (٥٠/١)، وابن عاشور، **التحرير والتنوير**، (١٦٨/١)، وهو رأي التفتازاني في شرحه على الكشاف، نقله عنه ابن عاشور، في **التحرير والتنوير**، (١٦٨/١).

[7] ينظر: **تفسير الطبري**، (٧٣/١)، **وتفسير ابن عطية**، (٧٤/١)، **وتفسير أبي السعود**، (١٣/١)، **وتفسير الألوسي**، (٨١/١).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وهذان القولان لا يؤثران على المقصود من (العالمين)، فعلى كلا القولين، فإن كلمة (العالمين) يُراد بها: جميع ما سوى الله، أي أصناف المخلوقات.

أصحاب هذا القول، هم: أبو عبيدة، والطبري، والراغب الأصفهاني، وابن عطية، والرازي، والقرطبي، والبيضاوي، والنسفي، وابن جزي، والسمين الحلبي، وابن كثير، وأبو السعود، والشوكاني، والألوسي، ومحمد رشيد رضا، وسيد قطب، وابن عاشور، والشعراوي، وسيد طنطاوي[1].

وهو أحد قولين منسوبين لابن عباس رضي الله عنهما[2]، ومنقول عن سعيد بن جبير[3].

القول الثاني

(العالمين) اسم وضع للعقلاء من المخلوقات، أي أهل العلم والإدراك، وهم: الملائكة، والثقلان، وهو مشتق من (العِلْم)[4].

واختصاصُ لفظ (العالمين) بالعقلاء لا ينفي ربوبيةَ الله لغير العقلاء، فقد تناول غيرَهم على سبيل الاستتباع، فرَبُّ أشرفِ المخلوقات ربُّ غيرِهم[5].

أصحاب هذا القول، هم: الزمخشري، ومحمد أبو زهرة، ونقله الألوسي عن الأسيوطي، فقد ذكر في (هَمْع الهوامع) أن (العالَمين) خاصٌّ بالعقلاء[6].

---

[1] ينظر: أبو عبيدة، **مجاز القرآن**، (٢٢/١)، (تح: محمد فؤاد سزكين، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٣٨١هـ)، **وتفسير الطبري**، (٧٣/١)، **ومقدمة الراغب**، ص١٢١، **وتفسير ابن عطية**، (٧٤/١)، **وتفسير الرازي**، (١٩٨/١)، **وتفسير القرطبي**، (١١٧/١)، **وتفسير البيضاوي**، (٢٨/١)، **وتفسير النسفي**، (٨/١)، وابن جزي، **التسهيل لعلوم التنزيل**، (٣٣/١)، والسمين الحلبي، **الدرّ المصون**، (٤٧/١)، **وتفسير ابن كثير**، (٤٢/١)، **وتفسير أبي السعود**، (١٣/١)، والشوكاني، **فتح القدير**، (٨٦/١)، **وتفسير الألوسي**، (٨١/١)، ومحمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، (٥٠/١)، وسيد قطب، **في ظلال القرآن**، (٢٣/١)، (بيروت – القاهرة، دار الشروق، ط١٧، ١٤١٢هـ)، وابن عاشور، **التحرير والتنوير**، (١٦٨/١)، **وتفسير الشعراوي**، (٦٥/١)، وسيد طنطاوي، **الوسيط في تفسير القرآن**، (١٧/١).

[2] ينظر: **تفسير الطبري**، (٧٣/١).

[3] ينظر: **المصدر السابق**، (٧٤/١).

[4] ذكر هذا الاشتقاقَ الماوردي، والألوسي، ومحمدُ رشيد رضا، نقلاً عن أصحاب هذا القول، ينظر: **تفسير الماوردي**، (٥٥/١)، **وتفسير الألوسي**، (٨٢/١)، **وتفسير المنار**، (٥١/١).

[5] ينظر: **تفسير البيضاوي**، (٢٨/١)، **وتفسير الألوسي**، (٨٢/١)، فقد نقلا هذا القول عن أصحابه.

[6] السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (١٧٢/١)، (تح: عبد الحميد هنداوي، مصر، المكتبة التوفيقية، ٢٠٠٠).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

القول الثالث

(العالمين)، هم: المكلّفون، وهم: الإنس والجن.

أصحاب هذا القول، هم: ابن عباس في رواية عنه أخرجها الطبري[1]، وأبو حيان[2].

القول الرابع

(العالمين)، هم: الإنس؛ "فإن كل واحد منهم عالَم، من حيث إنه يشتمل على نظائر ما في العالم الكبير من الجواهر والأعراض، يُعْلَمُ بها الصانع، كما يعلم بما أبدعه في العالم الكبير، ولذلك سوى بين النظر فيهما، وقال تعالى: ﴿ وَفِيٓ أَنفُسِكُمۡۚ أَفَلَا تُبۡصِرُونَ ﴿٢١﴾ ﴾ [الذاريات]"[3].

أصحاب هذا القول، هم: جعفر الصادق[4].

أدلّةُ الأقوال، ووجه الدلالة فيها

أدلة القول الأول: (اسم لما يُعلم به)

استدلّ أصحاب هذا القول بدليلين:

الأول: قوله تعالى: ﴿ قَالَ فِرۡعَوۡنُ وَمَا رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٢٣﴾ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَآۖ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴿٢٤﴾ ﴾ [الشعراء][5]، ووجْهُهُ أن فرعون حين سأل عن ماهيّة (رب العالمين)، أجابه موسى عليه السلام "(ربُّ السموات والأرض وما بينهما) بتعيين ما أراد بـ(العالمين)، وتفصيله؛ لزيادةِ التَّحقيقِ والتَّقريرِ، وحسم مادَّةِ تزويرِ اللَّعينِ وتشكيكهِ، بحملِ العالمينَ على ما تحت مملكتِه"[6].

فالمراد بـ(العالمين) ـ كما جاء على لسان موسى عليه السلام ـ الخلق كله.

---

[1] ينظر: **تفسير الطبري**، (٧٣/١).

[2] أبو حيان، **البحر المحيط**، (١٣٢/١).

[3] نقل هذا القول البيضاوي في **تفسيره**، (٢٨/١).

[4] ينظر: **تفسير الألوسي**، (٨٢/١)، **وتفسير المنار**، (٥١/١).

[5] ينظر الدليل في: **تفسير ابن كثير**، (٤٢/١)، **وتفسير القرطبي**، (١١٧/١).

[6] **تفسير أبي السعود**، (٢٣٩/٦)، عند قوله تعالى: ﴿ قَالَ فِرۡعَوۡنُ وَمَا رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٢٣﴾ ﴾ [الشعراء].

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الثاني: (العالمين)، جمع (عالَم)، وهو مشتق من (العَلَم) و(العَلَامَة)، وكل ما سوى الله من العقلاء وغيرِهم علامةٌ دالّةٌ على وجودِ الخالقِ المدبّر.

قال النحّاس: "و(عالَم) مشتق من (العلامة)، وقال الخليل: العَلَم والعَلامَة والمَعْلَم: ما دلّ على شيء، فالعالَم دالٌّ على أن له خالقاً مدبراً"[1].

ومما يؤكّد هذا بناؤه على صيغةٍ غلب استعمالها في الدلالة على الآلة، قال الراغب: "وهو ـ أي العالَم ـ في الأصل: اسمٌ لما يُعلم به، و(فاعَل) كثيراً ما يجيء في اسم الآلة التي يُفعل بها الشيء، كـ (الطابَع)، و(الخاتَم) و(القالَب)، فجُعل بناؤه على هذه الصيغة؛ لكونه كالآلة في الدلالة على صانعه"[2]، والعقلاء وغيرهم سواء في الدلالة على الصانع.

وقوله: (اسم لما يُعلم به) تابعه عليه كثيرٌ من المفسرين، منهم البيضاوي[3]، وقد فهم شيخ زادة من هذه العبارة أن (العالَم) مشتقّ من (العِلم) لا من العلامة، كما ذكر في حاشيته على تفسير البيضاوي[4].

والذي يبدو لي أنّ شيخ زادة ـ رحمه الله ـ أخذ بظاهر ألفاظ العبارة، غير أن النظر في مآلِ هذه الألفاظِ مجتمِعةً يُسلِمنا إلى أنّ المرادَ من قوله: (اسم لما يُعلم به) الأثرُ والعلامة، فالذي يُعلم به الشيء، هو الأثرُ الدالُّ عليه، والعلامةُ المميِّزة له، وهو ما اتّضح من تتمة كلام الراغب، حين قال: "لكونه كالآلة في الدلالة على صانعه"، ويؤكّده قولُ ابنِ فارس: " العين واللام والميم أصلٌ صحيح واحد، يدلّ على أثر بالشيء يتميز به عن غيره، من ذلك (العلامة)، وهي معروفة"[5].

---

[1] النحّاس، **معاني القرآن**، (٦١/١).

[2] **مقدمة الراغب**، ص١٢١.

[3] ينظر: **تفسير البيضاوي**، (٢٨/١).

[4] ينظر: **حاشية شيخ زادة على تفسير البيضاوي**، (٦٧/١)، (تح: محمد شاهين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٩).

[5] ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، مادة (علم).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاعتراضات على هذا القول

اعتُرض على هذا القول بأن (عالَم) اسم جمع، لا واحد له من لفظه، ولا يجوز أن يكون (عالمين) جمعاً لـ(عالَم)، قال أبو حيان: "وجمع العالم شاذ، لأنه اسم جمع ، وجمعه بالواو والنون أشذ؛ للإخلال ببعض الشروط التي لهذا الجمع"[1].

أما كونه اسم جمع، فعلى أنه يُطلق على كل ما سوى الله ﷻ، وهذا أحد قولين كما تقدّم، والقول الآخر، أنه يطلق على كل جنس يُعلم به الله، فيقال: عالم الإنسان، وعالم الحيوان، وعلى هذا القول، فإن لفظ (عالَم) واحد (عالَمين)، لا يمتنع جمعه، كما أن أهل اللغة قد أجازوا أن يُجمع (عالَم) على (عالمين)، كما سيأتي.

وأما اعتراض أبي حيان بأن جمعه بالواو والنون شاذ، لإخلاله ببعض الشروط التي لهذا الجمع، فهو يقصد أن الجمع بالواو والنون خاصّ بالعقلاء، وأُجيبَ بأنه أجري على تغليب العاقل[2]، قال الراغب الأصفهاني: "وأما جمعُه جمعَ السلامة؛ فلِكَونِ الناس في جملتهم، والإنسانُ إذا شارك غيرَه في اللفظ غَلَبَ حكمُه"[3].

أو على تنزيل ما ليس له علم، منزلةَ من له العلم؛ لكونهما يستويان في الدلالة على مُوجِدِهما، فكلّ صنف من أصناف المخلوقات يُعلم به الخالق جلّ شأنه.

وقد نزّل الله ﷻ ما ليس له علم منزلة من له العلم في قوله: ﴿ قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ ١١ ﴾ [فصلت]، و﴿ رَأَيۡتُهُمۡ لِي سَٰجِدِينَ ٤ ﴾ [يوسف][4].

---

[1] أبو حيان، **البحر المحيط**، (١٣٢/١).

[2] ينظر: **تفسير البيضاوي**، (٢٨/١)، ومحمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، (٥٠/١)، وابن عاشور، **التحرير والتنوير**، (١٦٨/١).

[3] الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، مادة (علم)، وقال مثله في **مقدمته**، ص (١٢١، ١٢٢).

[4] ينظر: **تفسير الألوسي**، (٨١/١).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أدلة القول الثاني: (اسم وضع للعقلاء من المخلوقات)

استدل أصحاب هذا القول بدليلين:

الأول: قالوا: إن (العالمين) مشتق من (العِلم)[1]، فهو مختصّ بذوي العلم من المخلوقات.

الثاني: (العالمين) جمع مذكر سالم لـ(عالَم)، وهذا الجمع مختصّ بالعقلاء، قال لبيد:

ما إنْ رأيتُ ولا سمعـــ ـــتُ بمثلهم في العالمينا [2]

هذا الدليل نقله القرطبي ـ وهو من أصحاب القول الأول ـ عن أصحاب هذا القول[3]، غير أن السيوطي، وهو من القائلين بهذا القول أبى أن يكون (عالَمين) جمعاً لـ(عالَم)؛ لأن (العالَم) عَلَم لما سوى الله، وليس من شأن الجمع أن يكون أقلَّ دلالة من مفرده[4].

فأصحاب هذا القول اتّفقوا على أن كلمة (العالمين) تطلق على العقلاء فحسب، غير أنهم اختلفوا فيما إذا كانت جمعاً لـ(عالَم)، أم لا.

الاعتراضات على هذا القول

وقد اعترض الألوسي على هذا القول، بأنّ (الكلّ) فيه محتمل، والتخصيص دعوى من غير دليل[5]، وكأنه لم يعتدّ بالأدلة التي أوردها أصحاب هذا القول.

---

[1] ذكر هذا الاشتقاقَ الماوردي، والألوسي، ومحمدُ رشيد رضا، نقلاً عن أصحاب هذا القول، ينظر: **تفسير الماوردي**، (٥٥/١)، **وتفسير الألوسي**، (٨٢/١)، **وتفسير المنار**، (٥١/١).

[2] **ديوان لبيد**، ص١٣٧، (اعتنى به: حمدو طمّاس، بيروت، دار المعرفة، ط١، ٢٠٠٤).

[3] ينظر: **تفسير القرطبي**، (١١٦/١).

[4] السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (١٥٧/١).

[5] ينظر: **تفسير الألوسي**، (٨٢/١).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أدلة القول الثالث: (المكلّفون)

استدل أصحاب هذا القول بآيتين كريمتين:

الأولى: قوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالِمِينَ ﴿٢٢﴾ ﴾ [الروم]، وفي (العالمين) قراءتان، بفتح اللام، وبكسرها[1]، وقد استدلّ أصحاب هذا القول بقراءة الفتح، ذلك أن هذه الفاصلة الكريمة جاءت بعد حشد من آيات الأنفس والآفاق التي هي دلائل واضحة على وجود الله وقدرته، لتكون حجّة على أهل التكليف؛ إذ إنه لا يُتصوّر أن توجّه إلى غيرهم.

قال أبو حيان، عند قوله تعالى: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٢﴾ ﴾ [الفاتحة]: "والذي أختاره أنه ينطلق على المكلفين؛ لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالِمِينَ ﴿٢٢﴾ ﴾ [الروم]، وقراءة حفص بكسر اللام توضح ذلك"[2].

الثانية: قوله تعالى: ﴿ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ﴿١﴾ ﴾ [الفرقان]، ولم يكن نذيراً للبهائم[3].

أدلة القول الرابع: (الإنس)

استدلّ أصحاب هذا القول بدليل نقلي، وآخر عقلي:

الأول: قوله تعالى: ﴿ أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٥﴾ ﴾ [الشعراء][4]، والمقصود بالعالمين هنا الناس دون غيرهم.

الثاني: أن الإنسان هو المقصود بالذات من التكليف بالحلال والحرام، وإرسال الرسل عليهم الصلاة والسلام[5].

---

[1] قرأ حفص بكسر اللام التي بعد الألف: (للعالِمين)، وفتحها الباقون: (للعالَمين). ابن شريح الرعيني، **الكافي في القراءات السبع**، ص١٨١.

[2] أبو حيان، **البحر المحيط**، (١٣٢/١).

[3] ذكر القرطبي والألوسي هذا الدليل نقلاً عن أصحاب القول، ينظر: **تفسير القرطبي**، (١١٦/١)، **وتفسير الألوسي**، (٨٢/١).

[4] ذكر القرطبي والألوسي ومحمد رشيد رضا هذا الدليل نقلاً عن أصحاب القول، ينظر: **تفسير القرطبي**، (١١٦/١)، **وتفسير الألوسي**، (٨٢/١)، **وتفسير المنار**، (٥١/١).

[5] ذكر الألوسي هذا الدليل نقلاً عن أصحاب القول، ينظر: **تفسيره**، (٨٢/١).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تحرير محل النزاع، وثمرته

كان موضع النزاع بين المفسرين في دلالة كلمة (العالمين)، هل تتسعُ لتشملَ المخلوقاتِ جميعَها، أم تضيقُ لتقتصرَ على بعضِها.

وثمرة هذا الخلاف تظهر في النعت الجاري على لفظ الجلالة في قوله تعالى: (الحمد لله)، فعلى القول الأول يكون منعوتاً بالربوبية للمخلوقات جميعها، لا لبعضها، وعلى الأقوال الأخرى يكون منعوتاً بالربوبية لبعض هذه المخلوقات.

أسباب الاختلاف

يمكن رجع الاختلاف بين المفسرين إلى الأسباب التالية:

- الاختلاف في مادة الاشتقاق لكلمة (العالمين).
- تَمَسُّكُ بعضِ المفسرين بدلالة ما جُمع بالواو والنون على العقلاء دون غيرهم، وتجويز بعضهم إدخال غير العقلاء في هذه الصيغة.
- الاستخدامات القرآنية المختلفة لكلمة (العالمين).

مناقشة الأقوالِ وأدلّتِها

بُنيت الأقوالُ الأربعةُ السابقةُ على نوعين من الأدلة:

النوع الأول لغوي يتناول أصلَ اشتقاق كلمة (العالمين)، وصحةَ جعلها جمعاً لـ(عالَم)، أو عدمَ صحةِ ذلك.

والنوع الثاني آياتٌ قرآنية وردت فيها كلمةُ (العالمين) على معنى معيّن، ثم حُملت عليه كلمة (العالمين)، محلَ البحث.

ولهذا، فسأناقش الأقوال من خلال محورين رئيسين:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأول: تحليل كلمة (العالمين) من الناحية اللغوية: ما هي مادة اشتقاقها؟ وهل تصلح جمعاً لـ(عالَم)؟ وإنْ كانت، فما معنى (عالَم) في المعجمات اللغوية؟

الثاني: النظر في الآيات القرآنية التي تمّ الاستدلال بها، وهل يمكن عدُّها أدلة على ما أراده أصحابُ كلِّ قول.

أولاً: تحليل كلمة (العالمين) من الناحية اللغوية

(العالَمين) كلمة ترجع إلى مادة (العين واللام والميم)، وردّ ابن فارس هذه المادة إلى "أصل صحيح واحد، يدلّ على أثر بالشيء يتميز به عن غيره، من ذلك (العلامة)، وهي معروفة"[1].

وبعد أن ذكر أصلَ هذه الكلمة، قال: "ومن الباب: (العالَون)، وذلك أن كلَّ جنس من الخلق، فهو في نفسه مَعْلَم، وعَلَم"[2]. وقد بحثتُ في المعجمات اللغوية، عن أصل آخر لهذه الكلمة، فلم أجد غير هذا الأصل.

فكلمة (العالَمين) ـ إذن ـ ترجع إلى أصل واحد، يدلّ على أثر بالشيء يمتاز به عن غيره، وليس (العِلْم) أصلاً من أصول هذه الكلمة.

وقد ذكر اللغويون أن (عالَم) تُجمع على (عوالم) و(عالَون)، ونبّهوا على أن صيغة (فاعَل) لا يجمع شيء منها بالواو والنون إلا (عالَم) و(ياسَم)[3]، قال ابن منظور: "ولا يُجمع شيء على (فاعَل) بالواو والنون إلا هذا (يقصد عالَم)"[4]، وقال الفيروزآبادي: "ولا يُجمع (فاعَل) بالواو والنون غيرُه، وغيرُ (ياسَم)"[5].

أما معنى كلمة (عالَم)، فقد أجازوا أن يكون بمعنى الخلقِ كلِّه، كما أجازوا أن يكون اسماً لكل صنف من أصناف الخلق.

---

[1] ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، مادة (علم).

[2] **المصدر السابق**، مادة (علم).

[3] اسم للزهر المعروف بالياسمين.

[4] ابن منظور، **لسان العرب**، مادة (علم): باب (الميم)، فصل (العين).

[5] الفيروزآبادي، **القاموس المحيط**، مادة (علم): باب (الميم)، فصل (العين).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جاء في المعجم الوسيط: "(العالَم): الخلق كله، وقيل: كل ما حواه بطن الفَلَك، وكل صنف من أصناف الخلق، كعالم الحيوان، وعالم النبات"[1].

وعلى المعنى الأول، فـ(العالَم) لا واحد له من لفظه؛ لأن عالَماً جمعُ أشياءَ مختلفةٍ، فإن جعل (عالَم) اسماً لصنف واحد منها، صار جمعاً لأشياءَ متفقةٍ[2].

نخلص من هذا إلى أن كلمة (العالمين) تصلح أن تكون جمعاً لـ(عالَم)، الذي يجوز أن يطلق على أصناف المخلوقات مجتمعة، ويجوز أن يطلق على صنف واحد منها.

وإلى أن أصل (عالَم) يرجع إلى الأثر الذي يُعلم به الشيء، ويمتاز به عن غيره، أي العلامة، وليس مشتقاً من (العِلم).

يمكن من هذه الحقائق اللغوية أن نجد فيها ما يؤيد القول الأول، وما يُضْعِف القول الثاني الذي حصر معنى كلمة (العالمين) بذوي العلم من المخلوقات، استناداً إلى أن أصل اشتقاقها يعود إلى (العِلْم)، وإلى أن الجمع بالواو والنون يكون للعقلاء فحسب، فأدلتهم هذه لا تقوى على الوقوف أمام الحقائق اللغوية التي أثبتت أنّ (العِلم) ليس أصلاً للكلمة، وأن جمع (عالَم) على (عالمين) صحيح.

ثانياً: وقفة مع الآيات التي استدلّ بها أصحاب الأقوال

إذا نظرنا إلى الآية التي استدلّ بها أصحاب القول الأول، وهي قوله تعالى: ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٣﴾ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ ۖ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴿٢٤﴾ ﴾ [الشعراء]، فإنّا نجد أن سبب اعتمادهم على هذه الآية، واتخاذِها دليلاً لتأييد ما ذهبوا إليه، هو أن سؤال فرعون كان استفهاماً عن ماهيّة هذا الذي وصفه موسى عليه السلام بأنه (رب العالمين)، أي: أيُّ شيء هو رب العالمين الذي ادّعيت أنك رسوله؟ وجاء جواب موسى عليه السلام بياناً لماهيّة (رب العالمين)، بأنه رب السموات والأرض وما بينهما، أي ربّ جميع المخلوقات.

---

[1] إبراهيم مصطفى وآخرون، **المعجم الوسيط**، مادة (علم).

[2] ينظر: الأزهري، **تهذيب اللغة**، باب (العين واللام مع الميم)، (تح: محمد عوض مرعب، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠١)، وابن منظور، **لسان العرب**، مادة (علم): باب (الميم)، فصل (العين).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فالآية تَحمِل المعنى الصريح لـ(رب العالمين)، والذي يتعيّن به المراد من لفظة (العالمين).

أما أصحاب القول الثالث، فقد استدلّوا بآيتين، هما قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالِمِينَ ﴿٢٢﴾﴾ [الروم]، وقوله: ﴿لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ﴿١﴾﴾ [الفرقان].

جاءت الآية الأولى بعد مجموعة من المظاهر الكونية من شأنها أن تكون محلَّ نظر لأصحاب العقول من الناس، يستدلون بها على عظمة الله وقدرته، وتقام بها الحجة عليهم.

فكلمة (العالَمين) ـ على قراءة الفتح ـ تناولت المكلّفين العقلاء، وأيّدتها قراءة الكسر: (العالِمين).

وكذلك في الآية الأخرى: ﴿لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ﴿١﴾﴾ [الفرقان]؛ فقد أُرسل النبي ﷺ نذيراً لأهل العقول من الإنس والجنّ فحسب، وهم المكلّفون.

واستدلّ أصحاب القول الرابع، بقوله تعالى: ﴿أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٥﴾﴾ [الشعراء]، على أن المقصود من (العالمين)، الناس دون غيرهم.

ما فهمه المفسرون من كلمة (العالمين) في هذه الآيات الثلاث صحيح يُسلَّم لهم، ويؤيده السياق، فكلمة (العالمين) في الآيات الثلاث السابقة، وإن كانت في أصلها اللغوي تشمل المخلوقاتِ جميعَها، إلا أن السياق الذي وردت فيه خصّصها ببعض المخلوقات دون غيرهم.

ولكن ما لا يَسْلَمُ من مناقشة هو حملُهم كلمةَ (العالمين) في آية الفاتحة على هذه الآيات، وإعطاؤها المعنى نفسَه، بقصر معناها على بعض ما يتناوله اللفظ.

فهل هناك ما يستدعي خروجَ كلمة (العالمين) في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٢﴾﴾ [الفاتحة] عن عموم معناها الأصلي، وتخصيصَها ببعض مدلولاتها؟

وهل حَملُ آية الفاتحة على تلك الآيات الكريمة التي وردت فيها الكلمة ذاتُها، وإعطاؤها المعنى ذاتَه، موافقٌ الصوابَ؟

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إنّ كلمة (العالمين) وردت في القرآن الكريم في واحد وستين موضعاً، أضيفت في بعض المواضع إلى لفظة (ربّ)، وجاءت متجردة عنها في مواضع أخرى.

وهنا أمران تجدر الإشارة إليهما:

الأمر الأول: أنّ كلمة (العالَمين) حين ترد متجردّة عن الإضافة، فإنّ لكلّ موضع وردت فيه معناه الذي يحدّده السياق.

إن الاستعمال القرآني للكلمة لا يقف ـ بالضرورة ـ عند حدود معناها اللغوي، فتارة نجده يخصّصها ببعض ما تدلّ عليه، كقوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ وَٱصْطَفَىٰكِ عَلَىٰ نِسَآءِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٤٢﴾ ﴾ [آل عمران]، فـ(العالمين) هنا جاءت بمعنى (الإنس) فحسب[1]، وكذلك في قوله تعالى: ﴿ وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ أَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٨٠﴾ ﴾ [الأعراف][2]، ومن هذا الباب الآياتُ السابقة التي استدلّ بها المفسرون على أقوالهم.

وتارة نجده يحفظ لها أصلَ معناها، ويُبقي على عمومها، كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَغَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٦﴾ ﴾ [العنكبوت]، فهو تبارك وتعالى غني عن مخلوقاته جميعها[3].

فالكلمة نظيرة الكلمة، غير أنّ لها وجوهاً مختلفة، واستعمالاتٍ قرآنيةً متعددة، ينبغي مراعاتها والتنبّه لها، والسياق موجّه ومرشد في تبيّن المعنى المراد.

الأمر الثاني: أن كلمة (العالَمين) حين تُضاف إلى لفظة (ربّ)، فإن هذه الإضافة تؤثر على معناها، في حين أنها إذا وردت متجردة عن هذه الإضافة، فإنّ معناها قد يختلف.

---

[1] السيدة مريم مصطفاة على نساء العالمين في جميع الأزمنة، على الظاهر من لفظ الآية الكريمة. ينظر: **تفسير الرازي**، (٢١٨/٣).

[2] ما فعله قوم لوط عليه السلام لا يُتصوّر إلا من البشر.

[3] ﴿ وَمَن جَٰهَدَ فَإِنَّمَا يُجَٰهِدُ لِنَفْسِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ لَغَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٦﴾ ﴾ [العنكبوت]، قال الإمام الطبري: "ومن يجاهد عدوَّه من المشركين فإنما يجاهد لنفسه؛ لأنه يفعل ذلك ابتغاء الثواب من الله على جهاده، والهرب من العقاب، فليس بالله إلى فعله ذلك حاجة، وذلك أن الله غنيّ عن جميع خلقه، له الملك والخلق والأمر". **تفسير الطبري**، (١٥٢/٢٠).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وينبغي التفريق بين الحالتين؛ فليس من الدقّة أن نقارن بين موضعين اختلفت فيهما حالة هذه الكلمة، من حيث الإضافةُ وعدمُها.

إنّ كلمة (العالمين) في سورة الفاتحة، جاءت مضافة إلى لفظة (رب)، وفي سياق مختلف عن تلك السياقات التي وردت فيها هذه الكلمة في الآيات الأخرى، مما يمنع حملها على المعنى ذاته، فمجرد اشتراك الآيات في كلمة ما لا يكفي لإعطائها المعنى نفسَه في الآيات كلها.

إنّ النتيجة التي وصل إليها أصحاب القولين الثالث والرابع كانت مبنية على النظر إلى كلمة (العالمين) في الآيات الكريمة نظرة واحدة على السواء، وإذ قد ثبت خطأ هذا المسلك، فإنّ تلك النتيجة ستكون خاطئة لا محالة.

ولهذا، فإنّ القولين الثالث والرابع غير مقبولين.

القول الراجح وأدلته

تبيّن من المناقشة السابقة التي تمّ فيها تحليلُ كلمة (العالمين) من الناحية اللغوية، والوقوفُ مع الآيات التي استدلّ بها المفسرون، أن الأقوال: الثاني، والثالث، والرابع، مردودة؛ لإخراجها كلمة (العالمين) عن عموم معناها، وقصره على بعض ما تتناوله هذه الكلمة، من غير دليل مقبول.

القول الأول هو القول الراجح لديّ، وهو أن كلمة (العالمين) تشمل جميع ما سوى الله ﷻ.

ويُستدل على صحة هذا القول بثلاثة أمور:

الأول: قوله تعالى: ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٣﴾ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ ۖ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴿٢٤﴾ ﴾ [الشعراء]، وهذا دليل صريح في الدلالة على المقصود من كلمة (العالمين)، وقد تقدّم وجهُه.

الثاني: اللغة، فهو قول تُسنده اللغة، وقد تقدّم تفصيل هذا في المناقشة.

الثالث: السياق: جاءت كلمة (العالمين) مضافةً إلى لفظة (ربّ)، بعد إثبات (الحمد) لله تبارك وتعالى.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فقد قال ﷻ: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢﴾، ونظم هذه الآية التي جاءت كلمةُ (العالمين) في سياقها، يؤكد عمومَ هذه الكلمة، وعدمَ تخصيصها ببعض مدلولاتها.

تفصيل ذلك:

(الحمد لله): جملة اسمية، يُثْبِتُ فيها الحقُّ ـ تبارك وتعالى ـ أنه المستحق للمحامد كلها، لا لشيء غير ذاته الحائزِ لجميع الكمالات[1]، فالحمد ثابت له تعالى لذاته، لا لإثبات مُثبِت، وذلك أمرٌ دائمٌ مستمرٌ لا حادثٌ متجددٌ، فهو محمود قبل أن يُخلق مَن يحمده[2].

ودخول الألف واللام في الحمد منبيء عن أن المحامدَ كلَّها له سبحانه، قال ابن كثير: "والألف واللام في (الحمد) لاستغراق[3] جميع أجناس الحمد وصنوفِه لله تعالى"[4].

ثم وصف سبحانه لفظَ الجلالة بأنه (رب العالمين)، وهذه إشارة إلى أمر آخر استوجب من أجله الحمد، وهو كونه ربّاً مالكاً منعِماً[5].

فالغرض من الآية الكريمة ـ إذن ـ تعظيمُ الله ﷻ، وبيانُ ثباتِ الحمدِ له ودوامِه.

والذي يليق بهذا المعنى، ويتناسب مع هذا التعظيم، هو إثبات ربوبية الله ﷻ المطلقةِ الشاملةِ للمخلوقات كلها، لا لبعضها؛ فهو أكمل وأدعى إلى الحمد، وأدخل في التعظيم.

فهو سياقُ تعظيمٍ وثناءٍ، لا سياق تكليف وأحكام، كما قال أصحاب القول الرابع[6]، مما دفعهم إلى قصر كلمة (العالمين) على (الناس) دون غيرهم.

---

[1] ينظر: البقاعي، **نظم الدرر**، (١٤/١).

[2] ينظر: الزمخشري، **الكشاف**، (١٩/١)، **وتفسير أبي السعود**، (١٣/١)، **تفسير الشعراوي**، (٥٥/١).

[3] (أل) في (الحمد لله): هي (أل) الجنسية الدالّة على الاستغراق، قال ابن عطية: "والألف واللام فيه لاستغراق الجنس من المحامد". **المحرر الوجيز**، (٧١/١).

[4] **تفسير ابن كثير**، (٤١/١).

[5] "ربّ كلّ شيء: مالكه، ومستحقّه، أو صاحبه". الفيروزآبادي، **القاموس المحيط**، مادة (ربّ): باب (الباء)، فصل (الراء)، ولا يُطلق معرَّفاً إلا على الله تعالى، فـ"الرب هو المتكفّل بمصلحة الموجودات". الراغب الأصفهاني، **مفردات ألفاظ القرآن**، مادة (ربّ).

[6] فقد قال أصحاب القول الرابع: "الإنسان هو المقصود بالذات من التكليف بالحلال والحرام، وإرسال الرسل عليهم الصلاة والسلام"، وقد تقدّم ذكر قولهم هذا، ينظر: ص١٨٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كما أنّ كلمة (العالمين) مضافةٌ إلى لفظة (رب)، وليست متجرّدةً عنها، كما وردت في الآيات التي استدلّ بها بعض المفسرين، وينبغي أن نتعامل مع هذه الإضافة بغير الطريقة التي نتعامل بها مع الكلمة المفردة، وهذا ما أشار إليه الإمام الفخر، حين قال: "وأما قوله جل جلاله: (رَبّ العالمين)، فاعلم أن قوله: (رَبّ) مضاف، وقولَه: (العالمين) مضاف إليه، وإضافة الشيء إلى الشيء تمتنع معرفتها إلا بعد حصول العلم بالمتضايفين ، فمن المحال حصول العلم بكونه تعالى رباً للعالمين إلا بعد معرفة (رب) و(العالمين)"[1].

فإذا علمنا أن (ربّ) تعني السيد المطاع، والمصلح، والمربي، وإذا علمنا أن المخلوقات جميعَها لا تخرج عن أمر الله، استطعنا أن نجزم بأن كلمة (العالمين) تشمل الخلقَ كلَّه.

فهذه الإضافة من شأنها أن تحدّد لـ(العالمين) معنى واحداً؛ ذلك أنه ﷻ هو سيّد هذا الخلق كله ومدبّرُ أمره، وليس من سبب يستدعي خروج هذه الكلمة عن أصل عمومها، وقصرها على بعض دلالاتها.

بهذه الأدلة يظهر القول الأول على الأقوال الأخرى، **والله تعالى أعلم بالصواب.**

وبناء على ترجيح هذا القول، فإنّ معنى الآية يؤول إلى إثبات جميع أجناس الحمد لله المتّصف بالسيادة المطلقة على المخلوقات جميعها.

[1] **تفسير الرازي**، (٢٤/١).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثاني:

تفسير ﴿ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾

من قوله تعالى:

﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ٧ ﴾

تفسيراً مقارناً

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قال تعالى: ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧ ﴾ [الفاتحة]

اختلف المفسرون في المقصودِين من (المغضوب عليهم) و(الضالين) على قولين رئيسين[1]:

أقوال المفسرين في معنى (المغضوب عليهم) و(الضالين)

القول الأول:

(المغضوب عليهم)، هم: اليهود.

(الضالين)، هم: النصارى.

قال الألوسي: " والمراد بالمغضوب عليهم اليهود، وبالضالين النصارى"[2].

وهذا القول يخصِّص (المغضوب عليهم) و(الضالّين) في هذه الآية بفئتين، هم اليهود والنصارى. ولا يَغفل بعضُ من ذهب إلى هذا عن أن اللفظين ـ في نَفْسَيْهما ـ عامّان يشملان غير اليهود والنصارى، ولكنهم رأوا أن المقصودَ في هذه الآية اليهودُ والنصارى على وجه التحديد؛ لأدلةٍ بَدَتْ لهم.

قال الطبري ـ بعد أن ذكر أن المقصودين في الآية هم اليهود والنصارى ـ : "وكلّ حائدٍ عن قَصْد السبيل، وسالكٍ غيرَ المنهج القويم، فضَالٌّ عند العرب؛ لإضلاله وَجهَ الطريق؛ فلذلك سمَّى الله جلَّ ذكره النصارَى ضُلّالاً؛ لخطئهم في الحقِّ مَنهجَ السبيل، وأخذِهم من الدِّين في غير الطريق المستقيم"[3].

---

[1] من الأقوال التي لا يلتفت إليها ما ذكره القرطبي: "وقيل: ﴿ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ هو من أسقط فرض هذه السورة في الصلاة، و(الضَّالِّينَ) عن بركة قراءتها. حكاه السلمي في حقائقه والماوردي في تفسيره، وليس بشيء، قال الماوردي: وهذا وجه مردود". **تفسير القرطبي**، (١/١٢٥)، وينظر: السلمي، **حقائق التفسير**، (١/٤٥)، (تح: سيد عمران، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠١)، و لم أجد في **تفسير الماوردي** ذكراً لهذا القول، فضلاً على ردّه، ينظر: (١/٦٠، ٦١).

[2] **تفسير الألوسي**، (١/٩٨).

[3] **تفسير الطبري**، (١/٩٦).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فقد بدأ الطبريُّ كلامَه بلفظة (كلّ) الدالّة على العموم، لتشمل كلّ من يصدق عليه وصفُ الضلال، غير أنّه وجّه هذا الوصف بعد ذلك إلى النصارى.

وقال ابن كثير: "... غير صراط المغضوب عليهم، وهم الذين فسدت إرادتُهم، فعلموا الحقَّ وعَدَلوا عنه، ولا صراط الضالين، وهم الذين فقدوا العلم، فهم هائمون في الضلالة لا يهتدون إلى الحق، وأكّد الكلام بـ(لا)؛ ليدل على أن ثَمّ مسلكين فاسدين، وهما طريقة اليهود والنصارى .... وللفرق بين الطريقتين، ليجتنب كلّ واحد منهما؛ فإن طريقة أهل الإيمان مشتملة على العلم بالحق والعمل به، واليهود فقدوا العمل، والنصارى فقدوا العلم؛ ولهذا كان الغضبُ لليهود، والضلالُ للنصارى، لأن من عَلِمَ وتَرَك، استحقَّ الغضب، بخلاف من لم يعلم، والنصارى لما كانوا قاصدين شيئاً، لكنهم لا يهتدون إلى طريقه، لأنهم لم يأتوا الأمر من بابه، وهو اتّباع الحق، ضلّوا"[1].

فابنُ كثير ـ كالطبري ـ بدأ ببيان من يصدق عليهم الوصف، ثم خصّصه باليهود والنصارى، وسيتبيّن من الأدلة التي اعتمدها أصحاب هذا القول أنهم قصدوا التخصيص من كلامهم، لا أنّ اليهود والنصارى مثالان لفئتين يصدق عليهما وصفا المغضوب عليهم والضّالين، كما يصدق على غيرهما.

أصحاب هذا القول، هم: الطبري[2]، ونسبه إلى ابن عباس، وابن مسعود، ومجاهد[3]، وذهب إليه ابن عطية، والقرطبي، ونسبه إلى الجمهور، وقدّمه ـ في القبول ـ على أقوال أخرى، بقوله: "وتفسير النبي ﷺ[4] أولى وأعلى وأحسن"، وهو قول ابن جزي، وابن كثير، والشهاب، والشوكاني، والألوسي، وسيد طنطاوي[5].

---

[1] **تفسير ابن كثير**، (٤٧/١).

[2] ينظر: **تفسير الطبري**، (٩١/١).

[3] ينظر: **المصدر السابق**، (٩٢/١).

[4] سيأتي في بيان أدلة هذا القول أنه قام على أحاديث نبوية شريفة.

[5] ينظر: **تفسير ابن عطية**، (٩٢/١)، و**تفسير القرطبي**، (١٢٤/١، ١٢٥)، ابن جزي، **التسهيل**، (٣٤/١)، و**تفسير ابن كثير**، (٤٧/١)، و**حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي**، (١٤٥/١)، والشوكاني، **فتح القدير**، (٩٤/١)، و**تفسير الألوسي**، (٩٨/١)، وسيد طنطاوي، **التفسير الوسيط**، (٢٥/١).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

القول الثاني:

الإبقاءُ على عموم اللفظين، وعدمُ تخصيصِهما باليهود والنصارى، بل جَعْلُ هاتين الطائفتين من جملة المقصُودِين، والمعنى: مطلق المغضوب عليهم والضالين.

قال أبو حيان: "و(المغضوب عليهم) و(الضالين) عامٌّ في كل من غُضِبَ عليه وضَلّ"[1]، وقال ابن عاشور: "ويشمل المغضوبُ عليهم والضالون فِرَقَ الكفر والفسوقِ والعصيان، فالمغضوبُ عليهم جنسٌ للفِرَق التي تعمّدت ذلك، واستخفّت بالديانة عن عمد، أو عن تأويل بعيد جداً، والضالون جنس للفِرَق التي أخطأت الدين عن سوء فهم وقلة إصغاء؛ وكلا الفريقين مذموم؛ لأننا مأمورون باتّباع سبيل الحق وصرف الجهد إلى إصابته، واليهود من الفريق الأول، والنصارى من الفريق الثاني"[2].

وكلام ابن عاشور هذا فيه جمعٌ وتلخيصٌ لما ذكره بعضُ المفسرين من أوصافٍ للمغضوب عليهم وللضالين؛ إذ إنّ ما قالوه لا يخرج عن أن يكون كفراً أو فسوقاً أو عصياناً[3].

من ذلك ما قاله النيسابوري: "المغضوب عليهم هم المائلون في كل خلق، أو اعتقاد إلى طرف التفريط، ومنهم اليهود ، والضّالون هم المائلون إلى طرف الإفراط، ومنهم النصارى"[4].

ومنه ما قاله صاحب المنار: "وأما وصفُه تعالى الذين أنعم عليهم بأنهم غيرُ المغضوبِ عليهم ولا الضالين، فالمختارُ فيه أن المغضوبَ عليهم هم الذين خرجوا عن الحقّ بعدَ علمهم به، والذين بلغهم شرعُ الله ودينُه، فرفضوه، ولم يتقبّلوه؛ انصرافاً عن الدليل، ورِضاءً بما ورثوه من القيل، ووقوفاً عند التقليد، وعكوفاً على هوىً غيرِ رشيد ... وأنّ الضالين هم الذين لم يعرفوا الحقَّ ألبتة، أو لم يعرفوه على الوجه الصحيح الذي يُقرَن به العمل"[5].

---

[1] أبو حيان، **البحر المحيط**، (١٥١/١).

[2] ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، (١٩٦/١).

[3] فلا يذهب الذهن إلى أنها أقوال مختلفة، بل كلّها تنضوي تحت قول واحد.

[4] النيسابوري، **غرائب القرآن ورغائب الفرقان**، (١١٢/١).

[5] محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، (٦٨/١).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومنه كذلك ما نقله سيد طنطاوي عن بعض المفسرين، قال: " ... ومن المفسرين من قال بأن المراد بالمغضوب عليهم من فسدت إرادتهم؛ حيث علموا الحق، ولكنهم تركوه عناداً وجحوداً، وأن المراد بالضالين من فقدوا العلم، فهم تائهون في الضلالات، دون أن يهتدوا إلى طريق قويم"[1].

وهذا الذي أورده سيد طنطاوي ذكره ابن كثير ـ وهو من أنصار القول الأول ـ ، غير أن ابن كثير أتبعه بقوله: (وهما طريقتا اليهود والنصارى)، ومن هنا يتبيّن الفرق بين القولين، فهذان القولان وإن كانا يتفقان في دلالة اللفظين (المغضوب عليهم) و(الضالين) على العموم، غير أن الأول يخصّص هذه الدلالة في اليهود والنصارى؛ تمسّكاً بالأدلة التي سيأتي ذكرها، بينما يبقيها القول الثاني على عمومها لتشمل كلَّ من تَصْدُق عليه، ويتناوله الوصف، ومن جملتهم اليهود والنصارى، وسنرى كيف وجّهوا أدلة القول الأول.

أصحاب هذا القول، هم: الزمخشري، والرازي، والحرالي، والبيضاوي، والنسفي، وأبو حيان[2]، والنيسابوري، والبقاعي، وأبو السعود، ومحمد عبده ومحمد رشيد رضا، وسيد قطب، وابن عاشور، وسعيد حوى، والشعراوي[3].

---

[1] سيد طنطاوي، **التفسير الوسيط**، (٢٥/١).

[2] ذكر أبو حيان هذا القول في **البحر المحيط**، ثم ذكر القول الآخر بصيغة التضعيف، والرواية التي أيّدته، وهي رواية عدي بن حاتم ـــ كما سيأتي ـــ، ثم قال: "وإذا صحّ هذا وجب المصير إليه"، (١٥١/١)، فهو لم يبتّ فيها، و لم يجزم بصحتها، وعلى هذا رأيت أنه من أصحاب القول الثاني، الذي يبقي اللفظين على العموم.

[3] ينظر: الزمخشري، **الكشاف**، (٢٦/١)، و**تفسير الرازي**، (٢٢٢/١، ٢٢٣)، و**تفسير البيضاوي**، (٣١/١)، و**تفسير النسفي**، (١٠/١)، وأبو حيان، **البحر المحيط**، (١٥١/١)، والنيسابوري، **غرائب القرآن ورغائب الفرقان**، (١١٢/١)، والبقاعي، **نظم الدرر**، (١٩/١)، وينظر فيه قول الحرالي، و**تفسير أبي السعود**، (١٩/١)، و**تفسير المنار**، (٦٨/١، ٩٨)، وسيد قطب، **في ظلال القرآن**، (٢٦/١)، وابن عاشور، **التحرير والتنوير**، (١٩٦/١)، وسعيد حوى، **الأساس في التفسير**، (٤٢/١)، و**تفسير الشعراوي**، (٨٩/١).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أدلّةُ القولين، ووجه الدلالة فيهما

أدلة القول الأول: (المقصود هم اليهود والنصارى)

استدلّ أصحاب هذا القول بأربعة أنواع من الأدلة:

الأول: آيات كريمة ورد فيها استحقاقُ اليهود غضبَ الله، وأخرى وُصفَ فيها النصارى بالضلال، أما اليهود، فقد قال الله فيهم: ﴿ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴿٦١﴾ ﴾[1] [البقرة : ٦١، آل عمران: ١١٢]، قال ابن عطية: "فهؤلاء اليهود، بدلالة قوله تعالى بعده: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا۟ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ ﴿٦٥﴾ ﴾ [البقرة] "[2]، كما قال تعالى فيهم: ﴿ فَبَآءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ ۚ وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴿٩٠﴾ ﴾ [البقرة] [3]، وقال: ﴿ قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِ ۚ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ ﴿٦٠﴾ ﴾ [المائدة] [4]، وقال تعالى: ﴿ وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ ﴿٦﴾ ﴾ [الفتح][5].

وجه الدلالة في هذه الآيات ـ على ما يرى أصحاب هذا القول ـ أنها إخبار عن اليهود بحلول غضب الله عليهم.

وأما النصارى، فقد استدلّوا بقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَتَّبِعُوٓا۟ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا۟ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا۟ كَثِيرًا وَضَلُّوا۟ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ﴿٧٧﴾ ﴾ [سورة المائدة] [6]. ووجهه أنَّ النصارى وُصفوا في هذه الآية بالضلال، كما يرى أصحاب هذا القول.

الثاني: أحاديث وردت عن النبي ﷺ، ذكر فيها أن المغضوب عليهم هم اليهود، والضالين هم النصارى.

---

[1] استدلّ بهذه الآية: ابن عطية في **تفسيره**، (٩٢/١)، والقرطبي في **تفسيره**، (١٢٥/١).

[2] **تفسير ابن عطية**، (٩٢/١).

[3] استدلّ بهذه الآية: ابن جزي في **التسهيل**، (٣٤/١)، والشوكاني في **فتح القدير**، (٩٤/١).

[4] استدلّ بهذه الآية: **الطبري**، (٩١/١)، و**ابن عطية**، (٩٢/١)، و**ابن كثير**، (٤٧/١)، و**الألوسي**، (٩٩/١)، و**الشوكاني**، (٩٤/١).

[5] استدلّ **القرطبي** بهذه الآية، (١٢٥/١).

[6] استدلّ بهذه الآية: **الطبري**، (٩٥/١)، و**ابن عطية**، (٩٢/١)، و**ابن كثير**، (٤٧/١)، و**القرطبي**، (١٢٥/١)، و**الألوسي**، (٩٩/١).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبعد الاطّلاع على هذه الأحاديث التي استشهد بها أصحاب هذا القول، يمكن رَجْعُها إلى أربعة أحاديث رئيسة، أذكرها هنا، ثم أبيّن حكمها عند مناقشتي هذا القولَ:

الحديث الأول: حديث طويل يروي قصة إسلام عدي بن حاتم ﷺ، أخرجه أحمد[1]، وابن أبي حاتم في التفسير[2]، وابن حبان[3]، والطبراني[4]، ومحلّ الشاهد فيه قول النبي ﷺ: "إنّ المغضوب عليهم اليهود، وإنّ الضّالين النصارى"، وأخرجه الترمذي بلفظ آخر: "فإنّ اليهود مغضوب عليهم، وإنّ النصارى ضُلّال"، وقال: "حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من طريق سِماك بن حَرْب[5] "[6].

هذا هو الحديث الأبرز الذي استند إليه القائلون بهذا القول؛ إذ كان محلَّ قبولٍ عندهم، قال الألوسي: "حسّنه ابن حبان في صحيحه"[7]، وقال الشهاب: "صحَّحه ابن حبان والحاكم وحسّنه الترمذي"[8].

الحديث الثاني: حديث وادي القرى[9]، أخرجه أحمد[10]، وأبو يعلى[11]، والبيهقي في السنن الكبرى[12]، وشعب الإيمان[13]، وفيه أن رجلاً من بَلْقَيْنِ[14] سأل النبي ﷺ: يا رسول الله، من هؤلاء الذين نقاتل؟ قَالَ: "هؤلاء اليهود المغضوب عليهم، وهؤلاء النصارى الضالون".

---

[1] **مسند أحمد**، رقم الحديث: (١٩٣٨١)، ج٣٢، ص١٢٣.

[2] ابن أبي حاتم، **تفسير القرآن العظيم**، (٣١/١).

[3] **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**، كتاب (إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة)، باب (ذكر عدي بن حاتم الطائي ﷺ)، رقم الحديث: (٧٢٠٦)، ج١٦، ص١٨٣، (تح: شعيب الأرناؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٩٣).

[4] **المعجم الكبير**، رقم الحديث: (٢٣٧)، ج١٧، ص٩٩، (تح: حمدي السلفي، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، ط٢، ١٩٩٤).

[5] سِمَاك بن حَرْب بن أوس البكري الهذلي، أبو المغيرة الكوفي، مات في آخر ولاية هشام بن عبد الملك، سنة (١٢٣هـ)، ينظر: ابن حبان، **الثقات**، (٣٣٩/٤)، (طبع تحت مراقبة: د. محمد خان، الهند، دائرة المعارف العثمانية بحيد آباد الدكن، ط١، ١٩٧٣)، والمزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، (١١٥/١٢)، (تح: بشار معروف، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٠).

[6] **سنن الترمذي**، أبواب (تفسير القرآن)، باب (ومن سورة فاتحة الكتاب)، رقم الحديث: (٢٩٥٣)، ج٥، ص٦٩-٧١.

[7] **تفسير الألوسي**، (٩٨/١).

[8] **حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي**، (١٤٥/١)، وما أخرجه الحاكم حديث آخر سيأتي.

[9] "واد بين الشام والمدينة، وهو بين تيماء وخيبر، فيه قرى كثيرة؛ وبها سمي وادي القرى" ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، (٣٣٨/٤)، (بيروت، دار صادر، ط٢، ١٩٩٥).

[10] **مسند أحمد**، حديث رقم: (٢٠٣٥١)، ج، ٣٣، ص٤٦٠.

[11] **مسند أبي يعلى**، رقم الحديث: (٧١٧٩)، ج١٣، ص١٣١، (تح: حسين سليم أسد، دمشق، دار المأمون للتراث، ط١، ١٩٨٤).

[12] **سنن البيهقي الكبرى**، كتاب (قسم الفيء والغنيمة)، باب (التسوية في الغنيمة)، رقم الحديث: (١٢٧١٠)، ج٦، ص٣٣٦.

[13] البيهقي، **الجامع شعب الإيمان**، باب (في أداء خمس المغنم إلى الإمام أو عامله على الغانمين)، رقم الحديث: (٤٠٢٠)، ج٦، ص١٧١، (تح: مختار الندوي، الرياض، مكتبة الرشد، ط١، ٢٠٠٣).

[14] "أي: بني القَيْن، وهو حي من بني أسد، كما قالوا: بلحارث، وبلهُجَيم، وهو من شواذ التخفيف"، **من حاشية الشيخ شعيب الأرناؤوط على مسند أحمد**، عند الحديث الذي سبق تخريجه.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الحديث الثالث: ما أخرجه أحمد[1]، وعبد الرزاق[2]، وأبو داود[3]، وابن حبان[4]، والحاكم[5]، عن الشَّرِيد بن سُوَيد، قال: "مرَّ بي رسول الله ﷺ وأنا جالس، وقد وضعت يدي اليسرى خلفَ ظهري واتّكأت، فقال النبي ﷺ: "أتقعد قِعدة المغضوب عليهم".

الحديث الرابع: أخرجه الطبري عن عدي بن حاتم: سألت النبي ﷺ عن قول الله جلّ وعزّ: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ۝٧﴾، قال: "هم اليهود"[6].

وعنه أيضاً قال: سألت النبي ﷺ عن قول الله: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ ۝٧﴾، قال: "النصارى هم الضالون"[7].

وقد تعلّق أصحابُ هذا القول بهذه الأحاديث، وتلقّوها بالقبول، فكانت معتمَدَهم، ورأوا أنّ المصيرَ إليها متعيّن، قال القرطبي: "... وتفسير النبي ﷺ أولى وأعلى وأحسن"[8]، وقال الشوكاني: "والمصير إلى هذا التفسير النبويّ مُتَعَيَّن"[9].

وقد تمسّك الألوسي بما ورد عن النبي ﷺ في تفسير الآية، ورفض الخروج عنه قيد أَنْمُلة[10]، ورأى أن ما استدلّ به بعض المفسرين من الآيات الكريمة لا يَسْلَمُ من اعتراض، قال: "والأولى الاستدلال بالحديث؛ لأن الغضب والضلال وردا جميعاً في القرآن لجميع الكفار على العموم، فقد قال تعالى: ﴿وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ اللَّهِ ۝١٠٦﴾ [النحل] وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ

---

[1] **مسند أحمد**، رقم الحديث: (١٩٤٥٤)، ج٣٢، ص٢٠٤.

[2] **مصنف عبد الرزاق**، كتاب (الصلاة)، باب (الرجل يجلس معتمداً على يديه في الصلاة)، رقم الحديث: (٣٠٥٧)، ج٢، ص١٩٧، (تح: حبيب الأعظمي، بيروت، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٣هـ).

[3] **سنن أبي داود**، كتاب (الأدب)، باب (في الجلسة المكروهة)، رقم الحديث: (٤٨٥٠)، ج٤، ص٤١٣.

[4] **صحيح ابن حبان**، باب (التواضع والكبر والعجب)، (ذكر الزجر عن اتّكاء المرء على يده اليسرى خلف ظهره في جلوسه)، رقم الحديث: (٥٦٧٤)، ج١٢، ص٤٨٨.

[5] **مستدرك الحاكم**، كتاب (الأدب)، رقم الحديث: (٧٧٨٤)، ج٤، ص٤٠٣، وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح الإسناد، و لم يخرّجاه".

[6] **تفسير الطبري**، (٩٢/١).

[7] **المصدر السابق**، (٩٥/١).

[8] **تفسير القرطبي**، (١٢٥/١).

[9] **فتح القدير**، (٩٤/١).

[10] الأَنْمُلة: "المَفْصِلُ الأعْلى الذي فيه الظُّفرُ من الإِصْبَع". الصاحب بن عباد، **المحيط في اللغة**، باب (الثلاثي الصحيح / اللام والنون والميم)، (٣٢٩/١٠)، (تح: محمد آل ياسين، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٩٤).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ قَدۡ ضَلُّواْ ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا ﴿١٦٧﴾ ﴾ [النساء]، ووردا لليهود والنصارى جميعاً على الخصوص كما ذكره المستدل"[1].

كما شدّد النكير على من ضعّف هذا القول، ونسبه إلى الضلال البعيد، إن كان قد بلغه ما صحّ عن رسول الله ﷺ، وإن كان جاهلاً به، فقد تجاسر على تفسير كتاب الله تعالى، وقال: "وهل بعد قول رسول الله ﷺ الصادق الأمين قولٌ لقائل، أو قياس لقائس؟ هيهات هيهات، دون ذلك أهوال "[2]، وسيأتي كلامه بتمامه بعد قليل إن شاء الله.

الثالث: إجماع المفسرين، قال ابن أبي حاتم: "ولا أعلم في هذا الحرف اختلافاً بين المفسرين"[3]، ونقله عنه ـ على سبيل الإقرار ـ ابن كثير، والشوكاني، والألوسي[4].

ووصف الشوكاني هذا القول بأنه "الذي أطبق عليه أئمة التفسير من السلف"[5]، وبعد أن نقل الشهاب قول ابن أبي حاتم، قال: "فهذه حكاية إجماع منهم ـ أي المفسرين ـ فكيف يُعدَل عنه بالرأي؟"[6].

الرابع: أن ذكر (لا) في قوله: (ولا الضالّين) دليل على تغاير الطائفتين، وقد ذكر ابن جزي هذا على أنه دليل من ضمن أدلة أخرى قوّى بها هذا القول[7].

---

[1] **تفسير الألوسي**، (٩٩/١).

[2] **المصدر السابق**، (٩٩/١).

[3] ابن أبي حاتم، **تفسير القرآن العظيم**، (٣١/١).

[4] ينظر: **تفسير ابن كثير**، (٤٨/١)، والشوكاني، **فتح القدير**، (٩٤/١)، و**تفسير الألوسي**، (٩٨/١).

[5] الشوكاني، **فتح القدير**، (٩٤/١).

[6] **حاشية الشهاب على البيضاوي**، (١٤٥/١).

[7] ينظر: ابن جزي، **التسهيل**، ٣٤/١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاعتراضات على هذا القول

وردت على هذا القول بعض الاعتراضات من أصحاب القول الثاني، منها:

- الاعتراضُ الأول: لفظ الآية عام، والتقييد خلاف الأصل، فوجب توسيع دلالة اللفظ، ليشمل الكفارَ جميعَهم، ويؤكّد هذا أن الغضب والضلال كما ورد في بعض الآيات لليهود والنصارى على سبيل الخصوص، فقد وردا في القرآن الكريم لجميع الكفار على العموم، حيث قال تعالى: ﴿وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ ﴿١٠٦﴾﴾ [النحل]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ قَدْ ضَلُّوا۟ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿١١٧﴾﴾ [النساء][1].

ونقل الرازي هذا الاعتراض، قائلاً: "المشهور أن المغضوب عليهم: هم اليهود؛ لقوله تعالى: ﴿مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ ﴿٦٠﴾﴾ [المائدة]، والضالين: هم النصارى؛ لقوله تعالى: ﴿قَدْ ضَلُّوا۟ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا۟ كَثِيرًا وَضَلُّوا۟ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ﴿٧٧﴾﴾ [المائدة]، وقيل: هذا ضعيف؛ لأنّ منكري الصانع والمشركين أخبثُ ديناً من اليهود والنصارى، فكان الاحترازُ عن دينهم أولى، بل الأولى أن يُحملَ المغضوبُ عليهم على كلّ من أخطأ في الأعمال الظاهرة، وهم الفُسّاق، ويُحملَ الضّالون على كلّ مَن أخطأ في الاعتقاد؛ لأنّ اللفظَ عامٌّ، والتقييد خلاف الأصل"[2].

وتولّى الألوسي الردّ على هذا الاعتراض، مع الانتباه إلى أن الألوسي نفسَه يتفق مع أصحاب القول الثاني على أن الضلال والغضب وردا في القرآن الكريم لجميع الكفار على العموم، وليس لليهود والنصارى فحسب، وقد سبقت الإشارة إلى هذا، غير أنه يرى أن في تفسير النبي ﷺ قطعاً لكل اجتهاد.

قال: "فمن زعم أن الحمل على ذلك ضعيف؛ لأن منكري الصانع والمشركين أخبث ديناً من اليهود والنصارى، فكان الاحتراز منهم أولى، بل الأولى أن يحمل المغضوب عليهم على كلّ من أخطأ في الأعمال الظاهرة، وهم الفُسَّاق، ويُحمل الضّالون على كلّ من أخطأ في الاعتقاد؛ لأن اللفظ عام والتقييد

---

[1] نقل هذا الاعتراض الشهاب الخفاجي عن مخالفي هذا القول، تنظر: **حاشيته على تفسير البيضاوي**، (١/١٤٥). وتنظر: **حاشية شيخ زادة على تفسير البيضاوي**، (١/١٠٧). وهذا دليل من أدلة القول الثاني.

[2] **تفسير الرازي**، (١/٢٢٢، ٢٢٣).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

خلاف الأصل، فقد ضلّ ضلالاً بعيداً، إن كان قد بلغه ما صحّ عن رسول الله ﷺ، وإلا فقد تجاسر على تفسير كتاب الله تعالى مع الجهل بأحاديث رسول الله ﷺ، وما قاله في منكري الصانع لا يُعتدّ به؛ لأن من لا دين له لا يُعتدّ بذكره.

والعجب من الإمام الرازي أنه نقل هذا، ولم يتعقبه بشيء سوى أنه زاد في الشطرنج بغلاً، فقال: ويحتمل أن يقال: المغضوب عليهم هم الكفّار، والضّالون هم المنافقون، وعلّله بما في أول البقرة من ذكر المؤمنين ثم الكفار ثم المنافقين، فقاس ما هنا على ما هناك، وهل بعد قول رسول الله ﷺ، الصادق الأمين قول لقائل، أو قياس لقائس ؟! هيهات هيهات، دون ذلك أهوال"[1].

- الاعتراض الثاني: لم يقتصر اقتران اليهود بنزول غضب الله عليهم في القرآن الكريم، بل ورد وصفهم بالضلال، كما في قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ شَرّٞ مَّكَانٗا وَأَضَلُّ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ٦٠﴾ [المائدة]، فلا وجه لتخصيص المغضوب عليهم باليهود، دون الضالين.

وأُجيبَ عن هذا الاعتراض بأن وصفهم بالمغضوب عليهم لا ينافي اتصافهم بالضلال[2].

- الاعتراض الثالث اتّجه إلى الطعن في صحة هذه الأحاديث، فقد رأى الشيخ محمد عبده ومحمد رشيد رضا أن هذه الأحاديث لم تسلم من الضعف؛ لورودها من طريق سِماك بن حرب[3]، الذي جرّحه بعض العلماء[4]، وسيأتي تمام كلام الشيخ[5].

ولعل الجواب عن هذه الاعتراضات جميعها من قِبل أصحاب هذا القول هو التمسّك بدليلهم الأقوى، وهو حديث النبي ﷺ؛ إذ رأوا صحّته، ولم يختلفوا في تعيّن المصير إليه.

---

[1] **تفسير الألوسي**، (٩٨/١، ٩٩).

[2] نقل هذا الاعتراض الراغب الأصفهاني، وردّ عليه في (**مقدمة جامع التفاسير**)، ص١٤٠. وينظر كذلك: **حاشية شيخ زادة على تفسير البيضاوي**، (١٠٨/١).

[3] تقدّمت ترجمته، وقد نقلت أقوال العلماء فيه بتوسع، ص١٠٦، عند مناقشتي هذه الأحاديث.

[4] ينظر: محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، (٩٧/١، ٩٨).

[5] وذلك في الردّ على الاعتراضات التي وُجّهت للقول الثاني، ينظر: ص(٢٠١، ٢٠٢).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أدلة القول الثاني: (مطلق المغضوب عليهم والضالين)

استدلّ أصحاب هذا القول بثلاثة أنواع من الأدلة:

الأول: عموم اللفظ، والعموم هو الأصل، والتقييد خلاف الأصل[1].

الثاني: ورود آيات قرآنية كريمة تصف غير اليهود والنصارى باستحقاق الغضب وبالضلال، فقد نسب القرآن كلاً من الغضب والضلال إلى جميع الكفار، حيث قال: ﴿وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ ﴿١٠٦﴾﴾ [النحل]، وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ قَدْ ضَلُّوا۟ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿١٦٧﴾﴾ [النساء]، فليس لتخصيص هذين الوصفين بهاتين الفئتين مستند في القرآن[2].

الثالث: السباق، ويتمثل هذا بأن ﴿ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ و﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾ جاءا بمقابلة قوله: ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، وهو عام يشمل كلَّ من أنعم الله عليه، فيكون المراد بهما جميع ملل الكفر[3].

الاعتراضات على هذا القول

اعتراض واحد ورد على هذا القول، وهو أنه يعارِض ما ورد عن النبي ﷺ من الأحاديث التي تقدّم ذكرها مما جعله أصحاب القول الأول دليلاً على ما ذهبوا إليه، وهي ـ كما وصفوها ـ صحيحة، لا ينبغي العدول عنها، وقد تقدّم نكير الألوسي على من خالف أحاديث النبي ﷺ.

غير أنَّ أصحاب هذا القول وجّهوا تلك الأحاديث بأن ما ورد فيها كان على سبيل التمثيل، لا التخصيص؛ لما أن هذين الفريقين اشتُهرا بهذين الوصفين.

---

[1] ينظر: **تفسير الرازي**، (٢٢٣/١).

[2] نقل هذا الشهابُ الخفاجي عن مخالفي هذا القول، تنظر: **حاشيته على تفسير البيضاوي**، (١٤٥/١). وتنظر: **حاشية شيخ زادة على تفسير البيضاوي**، (١٠٧/١).

[3] ينظر: **تفسير أبي السعود**، (١٩/١)، وينظر ما قاله شيخ زادة في **حاشيته** شارحاً كلامَ البيضاوي، (١٠٧/١).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قال ابن عاشور: "وما ورد في الأثر مما ظاهره تفسير (المغضوب عليهم) باليهود، و(الضالين) بالنصارى، فهو إشارة إلى أن في الآية تعريضاً بهذين الفريقين اللذين حقَّ عليهما هذان الوصفان؛ لأن كلاً منهما صار عَلَماً فيما أريد التعريض به فيه"[1].

وقال أيضاً: "فاليهود مَثَلٌ للفريق الأول، والنصارى من جملة الفريق الثاني، كما ورد به الحديث عن النبيء ﷺ في (جامع الترمذي)، وحسَّنه، وما ورد في الأثر من تفسير (المغضوب عليهم) باليهود، و(الضالين) بالنصارى ، فهو من قبيل التمثيل بأَشْهَر الفرق التي حق عليها هذان الوصفَان، فقد كان العرب يعرفون اليهود في خيبر والنضير وبعض سكان المدينة، وفي عرب اليمن، وكانوا يعرفون نصارى العرب مثل تغلب وكلب وبعض قضاعة، وكل أولئك بدّلوا وغيّروا وتنكّبوا عن الصراط المستقيم الذي أرشدهم الله إليه، وتفرّقوا في بنيات الطرق على تفاوت في ذلك.

فاليهود تمرّدوا على أنبيائهم وأحبارهم غير مرة، وبدلوا الشريعة عمداً، فلزمهم وصفُ (المغضوب عليهم)، وعَلِقَ بهم في آيات كثيرة.

والنصارى ضلّوا بعدَ الحواريين، وأساءوا فهم معنى التقديس في عيسى عليه السلام فزعموه ابن الله على الحقيقة"[2].

وفصّل محمد رشيد رضا في بيان عدم اعتماد الشيخ محمد عبده هذه الأحاديثَ، ومن المفيد نقل رأيه بطوله هنا، قال: "وَرَدَ في الحديث المرفوع تفسير (المغضوب عليهم) باليهود، و(الضالين) بالنصارى، رواه أحمد، والترمذي، وحسّنه ابن حبان، وصحّحه، وغيرهم، ونقلنا عن شيخنا الأستاذ الإمام (ص٦٦) عزوَه إلى بعضهم، أي بعض المفسرين، وهو يريد أن بعض المفسرين اختار أنّ هذا هو المعنى المراد، وهو لم يكن يجهل أن هذا روي مرفوعاً، ولكنّه كان يعلم ـ مع هذا ـ أن أكثر المفسرين فسّروا اللفظين بما يدلّان عليه لغة، حتى بعض أهل الحديث منهم، وكأنهم لم يروا أن الحديث صحيح، فقد قال البغوي الملقّب بمحيي السنّة في تفسيره (معالم التنزيل) بعد تفسيرهما بمدلولهما اللغوي، قيل: "(المغضوب عليهم) هم اليهود، و(الضالون) هم النصارى؛ لأن الله تعالى حَكَم على اليهود بالغضب،

---

[1] ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، (١/١٩٦).

[2] **المصدر السابق**، (١/١٩٩، ٢٠٠).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فقال: ﴿ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيۡهِ ﴿٦٠﴾ ﴾ [المائدة]، وحَكَم على النصارى بالضلال، فقال: ﴿ وَلَا تَتَّبِعُوٓاْ أَهۡوَآءَ قَوۡمٖ قَدۡ ضَلُّواْ مِن قَبۡلُ ﴿٧٧﴾ ﴾[المائدة]، وقال سهل بن عبد الله: غير المغضوب عليهم بالبدعة، ولا الضالين عن السنة" ا.هـ. فعبّر عن القول بـ(قيل) الدالّ على ضعفه عنده، ولم يستدلّ عليه بالحديث"[1].

ـ ثم قال ـ: قال الحافظ ابن كثير في تفسيره: "غير صراط المغضوب عليهم، وهم الذين فسدت إرادتهم، فعلموا الحقّ، وعدلوا عنه، ولا صراط الضالين، وهم الذين فقدوا العلم، فهم هائمون في الضلالة، لا يهتدون إلى الحق، وأكّد الكلام بـ(لا)، ليدلّ على أنّ ثمّ مسلكين فاسدين، وهما: طريقة اليهود والنصارى" ا.هـ.[2].

ـ وأكمل قائلاً ـ : وبعد كلام طويل في إعراب (غير) و(لا) إنما جيئ بـ(لا) لتأكيد النفي؛ لئلا يُتوهّم أنه معطوف على (الذين أنعمت عليهم)، وللفرق بين الطريقتين، لتجتنب كلٌّ واحدة منهما، فإن طريقة أهل الإيمان مشتملة على العلم بالحق، والعمل به، واليهود فقدوا العمل، والنصارى فقدوا العلم، ولهذا كان الغضب لليهود، والضلال للنصارى، واستشهدوا بالآيتين اللتين استشهد بهما البغوي، ثم ذكر الحديث ورواياته، وهو عند أحمد، والترمذي، وكذا ابن حبان، من طريق سِماك بن حَرب، عن عدي بن حاتم، قال الترمذي: "حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديثه"، وسِماك ضعّفه جماعة، ووثّقه آخرون، واتفقوا على أنه تغيّر في آخر عمره، بل خَرِف، فما رواه في هذه الحال، فلا جدال في ردّه بالاتّفاق. وأخرجه ابن مردويه عن أبي ذر أيضاً بسند، قال الحافظ في الفتح: "إنه حسن"، وقال ابن أبي حاتم: "إنه لا يعرف في تفسيرهما بما ذكر خلافاً"، يعني المأثور، ومع هذا نقول: إنّ ما ذكره المحققون من الوجوه الأخرى لا يعدّ مخالفة للمأثور الذي هو من قبيل تفسير العامّ ببعض أفراده، من قبيل التمثيل لا التخصيص، ولا الحصر بالأولى"[3].

---

[1] محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، (٩٧/١).

[2] أختلفُ مع الأستاذ ـــ رحمه الله ـــ في هذا؛ فإن كلام ابن كثير فيه تصريح بتخصيص اللفظين باليهود والنصارى، والتعميم الذي ورد في بداية كلامه، هو مقدمة لما أراد أن يصل إليه من تخصيص، ولذلك فقد رأيت أن ابن كثير من أصحاب القول الأول.

[3] محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، (٩٧/١، ٩٨).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فالحديث ـ إذن ـ لم يكن خافياً على أصحاب القول الثاني، غير أن عدم وقوفهم عنده كان بسبب عدم التسليم بصحته، أو لعدم حملهم إياه على التخصيص، فهو لا يمنع من دخول غير اليهود والنصارى في هذين الوصفين، فهذا التعميم في الدلالة ـ إذن ـ لا يتعارض مع هذه الأحاديث، على فرض صحّتها، كما يرى أصحاب هذا القول.

تحرير محل النزاع، وثمرته

كان موضع النزاع بين المفسرين في المقصودين من (المغضوب عليهم)، و(الضالّين)، أهو خاص باليهود والنصارى، أم عام لكلّ من استحق غضب الله ﷻ، وصدق عليه وصف الضلال، ويكون اليهود والنصارى من جملتهم.

وثمرة هذا الخلاف تظهر في بيان المنعَمِ عليهم، المذكورين في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِم﴾، فعلى القول الأول، يكون هؤلاء المنعم عليهم مغايرين لليهود والنصارى فحسب، وهذه المغايرة لا تتعرض لغير اليهود والنصارى من الكفار وأهل الفسوق، أي إن الآية على هذا القول لا تثبت المغايرةَ بين المنعَم عليهم وبقيةِ فرقِ الكفر، وعلى هذا، فإنه لا يخرج من وصف الصراط المستقيم صراط بقية فرق الكفر والفسوق.

أما على القول الثاني، فإن هؤلاء المنعم عليهم مغايرون لكل من استحقّ غضب الله، أو وُصف بالضلال، فالمنعم عليهم سالمون من هذين الوصفين سلامة مطلقة، وعلى هذا القول فإن جميع فرق الكفر والفسوق من اليهود والنصارى وغيرهم مغايرون للمنعم عليهم، ويخرج من وصف الصراط المستقيم جميع طرق الكفر والفسوق.

أسباب الاختلاف

يمكن رجع الاختلاف بين المفسرين إلى الأسباب التالية:

- تعارض عموم اللفظين (المغضوب عليهم - الضالين)، مع تخصيص الأحاديث النبوية، وما نتج عن ذلك من وقوف الفريق الأول عند الأحاديث بما تحمله في ظاهرها من معنى التخصيص، وتجويز الفريق الثاني الزيادة عليها بما لا يخالفها؛ أخذاً بعموم اللفظ.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- الاختلاف في تصحيح هذه الأحاديث، فمن المفسرين من قَبِلَها، ومنهم من رأى أنها لا تَسْلَمُ من الطعن.

- ورود آيات كريمة تنسب الغضب والضلال إلى اليهود والنصارى، وآيات أخرى تنسبهما إلى الكفار عموماً.

- اعتقاد الفريق الأول تحقُّقَ الإجماع على تخصيص الآية باليهود والنصارى، مما زاد من تمسّكهم بهذا الرأي، بينما غابت هذه الدعوى من كلام الفريق الثاني، فيُعلم عدم اعتدادهم بها، ولذلك لم يقفوا عندها.

مناقشة الأقوالِ وأدلّتِها

سأناقش أدلة الفريقين من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: النظر في الآيات الكريمة التي ورد فيها ذكر الغضب والضلال، وإلى مَن نُسب هذان الوصفان، بعد التأمل في سياقاتها.

المحور الثاني: وقفة مع الأحاديث النبوية الشريفة التي ورد فيها وصف اليهود بالمغضوب عليهم، والنصارى بالضّالّين، من حيث صحّتها، ومن حيث علاقتها بتفسير الآية محلَّ البحث، ومن حيث تعارضها مع عموم لفظ الآية الكريمة.

المحور الثالث: التحقّق من دعوى الإجماع.

المحور الرابع: دلالة ذكر (لا) بين الوصفين.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أقول ـ ومن الله وحده العون والتوفيق ـ :

المحور الأول: **الآيات الكريمة التي ورد فيها ذكر الغضب والضلال**، استند إليها الفريقان، أما أصحاب القول الأول، فقد نظروا إلى الآيات التي جاء فيها الغضب مقترناً باليهود، وتلك التي اقترن فيها الضلال بالنصارى، ولم يلتفتوا إلى الآيات التي أُطلق فيها الوصفان على الكفار عموماً.

وأما أصحاب القول الثاني، فقد نظروا إلى الآيات التي أُطلق فيها الوصفان على عموم الكفار، ورأوا أنها كفيلة بردّ القول بالتخصيص.

وأبدأ بأصحاب القول الأول، ولي على استشهادهم بتلك الآيات ملحوظات ثلاث:

الأولى: أن استقراءهم الآياتِ التي ورد فيها ذكر الغضب والضلال كان استقراءً ناقصاً، فقد أغفلوا الآيات التي ذكرها أصحاب القول الثاني، وما أرى أنهم فعلوا هذا إلا لأنهم جعلوا رأيهم هو الأساس، وانتقوا من بعدُ ما يؤيده من الآيات، والاستقراء الناقص لا يُبنى عليه نتائج صحيحة.

وهذا الاستقراء الناقص يفسّر عدم اعتماد الألوسي ـ وهو من أصحاب القول الأول ـ هذه الآيات في الاستدلال على رأيه، قال "والأولى الاستدلال بالحديث؛ لأن الغضب والضلال وردا جميعاً في القرآن لجميع الكفار على العموم"[1].

الثانية: على فرض صحة استقرائهم، ليس هناك ما يدعو لحمل الآية ـ محلَّ البحث ـ على تلك الآيات التي استشهدوا بها، فلا وجه للجمع بين الآيات، خصوصاً وأن اللفظ عام في هذه الآية، وأن اليهود والنصارى لم يسبق لهم ذكر.

وفي الآيات التي نُسب فيها الوصفان لعموم الكفار دليل كاف للردّ على أصحاب القول الأول في تمسّكهم بدلالة الآيات التي استشهدوا بها على تخصيص ما ورد في آية سورة الفاتحة باليهود والنصارى؛ إذ إنّ حمل آية الفاتحة على الآيات التي خصّصت الوصفين باليهود والنصارى دون الآيات التي عمّت الكفار لا موجِّه له.

---

[1] **تفسير الألوسي**، (٩٩/١).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الثالثة: عند النظر في الآيات التي استشهد بها هذا الفريق، نجد أن بعضاً منها لا يسعفهم فيما أرادوا إثباته، ويوضّح هذا أن قوله تعالى: ﴿وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ ٦﴾ [الفتح] لم يرد في حقّ اليهود كما ذكر القرطبي[1]؛ فبداية الآية صريحة في أنها تبيّن جزاء المنافقين والمنافقات والمشركين والمشركات على العموم[2]، وليست خاصّة باليهود، قال تعالى: ﴿وَيُعَذِّبَ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ وَٱلۡمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلۡمُشۡرِكِينَ وَٱلۡمُشۡرِكَٰتِ ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوۡءِۚ عَلَيۡهِمۡ دَآئِرَةُ ٱلسَّوۡءِۖ وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ وَلَعَنَهُمۡ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرٗا ٦﴾ [الفتح].

وكذلك قوله تعالى: ﴿قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوٓاْ أَهۡوَآءَ قَوۡمٖ قَدۡ ضَلُّواْ مِن قَبۡلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيرٗا وَضَلُّواْ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ٧٧﴾ [المائدة]، الذي جعله أصحاب هذا القول دليلاً على أن المراد من (الضالين) النصارى، والحقيقة أن الضلال الوارد في هذه الآية ليس في حقّ النصارى، فالقوم الذين (قد ضلوا من قبل وأضلوا) هم اليهود، والنهي موجّه للنصارى، قال الطبري: "وهذا خطابٌ من الله تعالى ذكره لنبيه محمد ﷺ. يقول تعالى ذكره: (قل) يا محمد لهؤلاء الغالية من النصارى في المسيح: (يا أهل الكتاب)، يعني بـ(الكتاب) الإنجيل، (لا تغلوا في دينكم)، يقول: لا تفرِطوا في القول فيما تدينون به من أمر المسيح، فتُجاوِزُوا فيه الحقَّ إلى الباطل، فتقولوا فيه: (هو الله)، أو (هو ابنه)، ولكن قولوا: (هو عبد الله، وكلمته ألقاها إلى مريم، وروح منه)، (ولا تتبعوا أهواءَ قوم قد ضلوا من قبل وأضلوا كثيراً)، يقول: ولا تتبعوا أيضاً في المسيح أهواء اليهود الذين قد ضلوا قبلكم عن سبيل الهدى في القول فيه ... ، (وأضلوا كثيراً)، يقول تعالى ذكره: وأضلّ هؤلاء اليهود كثيراً من الناس، فحادوا بهم عن طريق الحقّ، وحملوهم على الكفر بالله والتكذيب بالمسيح، (وضلّوا عن سواء السبيل)، يقول: وضلّ هؤلاء اليهود عن قصد الطريق، وركبوا غير محجّة الحق، وإنما يعني تعالى ذكره بذلك كفرَهم بالله، وتكذيبَهم رسلَه عيسى ومحمداً ﷺ، وذهابَهم عن الإيمان وبُعدَهم منه، وذلك كان ضلالهم الذي وصفهم الله به"[3].

---

[1] ينظر: **تفسير القرطبي**، (١/١٢٥).

[2] ينظر: **تفسير الطبري**، (٢٦/٨٦).

[3] **تفسير الطبري**، (٦/٣٧٥).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقال ابن عطية: "وهذه المخاطبة هي للنصارى الذين غلوا في عيسى، والقوم الذين نهي النصارى عن اتباع أهوائهم بنو إسرائيل"[1].

والعجيب أن المفسرين الذين قالوا في آية المائدة إن هؤلاء القوم الذين ضلّوا هم اليهود[2]، قرنوا بينها وبين آية الفاتحة، وقالوا إن المراد من (الضالين) في سورة الفاتحة هم النصارى !!

وعلى هذا، فإنّ أصحاب هذا القول، وإن وجدوا ما يستندون إليه من الآيات في إثبات اقتران الغضب باليهود، فليس لديهم ما يُسعفهم ـ من الآيات ـ في نسبة الضلال إلى النصارى.

هذه الملحوظات الثلاث من شأنها أن تُضعف استدلال أصحاب القول الأول بالآيات الكريمة التي استشهدوا بها.

أما الآيات التي استشهد بها أصحاب القول الثاني، فهي واضحة في دلالتها على إرادة عموم الكفار، فـ(مَن) في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ ﴿١٠٦﴾﴾ [النحل]، و(الذين كفروا) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ قَدْ ضَلُّوا۟ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿١٦٧﴾﴾ [النساء]، لفظان يدلّان على العموم، فالغضب ملازم لكل من يشرح بالكفر صدراً، والضلال ثابت للذين كفروا وصدّوا عن سبيل الله، ولم تخصّ الآيتان فئةً دون أخرى من فئات الكفر.

وبهذا يظهر أن أصحاب القول الثاني أسدّ نظراً، وأوفق حكماً؛ إذ إنّ استدلالهم بالآيات الكريمة كان صحيحاً، لا اعتراض عليه.

المحور الثاني: الأحاديث التي استدلّ بها أصحاب القول الأول: هي أحاديث أربعة رئيسة، سبق ذكرها، وتخريجها من مظانّها[3]، وسأتناولها من ثلاث جهات:

الأولى: درجتها من الصحة.

الثانية: علاقتها بتفسير الآية محلّ البحث.

الثالثة: تعارضها مع عموم لفظ الآية.

---

[1] **تفسير ابن عطية**، (٢٢٧/٣).

[2] منهم الطبري، وابن عطية، كما تقدّم.

[3] ينظر: ص (١٠٦، ١٠٧).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الجهة الأولى: درجة هذه الأحاديث:

الحديث الأول: وهو ما جاء في قصّة إسلام عدي بن حاتم ﷺ، وقد تلقّاه أصحابُ هذا القول بالقبول، في حين أننا نجد من يطعن في سلامته؛ لوروده من طريق سِمَاك بن حَرْب[1]، وقد تقدّم كلام صاحب المنار في هذا، وأعيد موضع الشاهد من كلامه، قال: "وسِماك هذا ضعّفه جماعة، ووثّقه آخرون، واتّفقوا على أنه تغيّر في آخر عمره، بل خَرِف، فما رواه في هذه الحال، فلا جدال في ردّه بالاتفاق"[2].

وفي الحقيقة، فإن ما يطعن في صحة هذا الحديث ليس سماكاً فحسب؛ ذلك أن مدار الحديث على (سماك بن حرب)، و(عبّاد بن حُبَيْش[3])، ولم يسلم عبّاد من الجرح أيضاً، كما سيأتي.

وعند البحث في كتب الجرح والتعديل، يتبيّن أن هناك من وثّق سِماكاً بن حَرْب، وهناك من طعن فيه، قال عنه أبو حاتم: "صدوق، ثقة"[4]، ونقل ابن حجر عن ابن عدي قوله: "ولسِماك حديث كثير مستقيم إن شاء الله، وهو من كبار تابعي أهل الكوفة، وأحاديثه حِسان، وهو صدوق لا بأس به"[5]، وقال الذهبي: "ثقة، ساء حفظه"[6]، وذكره ابن حبان في (الثقات)[7]، وقال: "يخطئ كثيراً"[8]، وقال عنه أحمد

---

[1] تقدمت ترجمته، ص١٠٦.

[2] محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، (٩٨/١).

[3] عبّاد بن حُبيش الكوفي، لم ترد عنه معلومات في كتب الطبقات، سوى أنه كوفي، وأنه شيخ (سماك بن حرب). ينظر: ابن حبان، **الثقات**، (١٤٢/٥)، والمزي، **تهذيب الكمال**، (١١٠/١٤).

[4] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، (٢٨٠/٤)، (الهند، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٩٥٢).

[5] ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، (٢٣٤/٤).

[6] الذهبي، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، (٤٦٥/١، ٤٦٦)، (تح: محمد عوامة، جدة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ط١، ١٩٩٢).

[7] ابن حبان، **الثقات**، (٤٥٩/٥)، قال الكتاني: "إلا أنه ذكر فيه عدداً كثيراً، وخلقاً عظيماً من المجهولين الذين لا يعرف هؤلاء غيرُه أحوالَهم، وطريقته فيه أنه يذكر من لم يعرفه بجرح، وإن كان مجهولاً لم يُعرف حاله، فينبغي أن يُتنبَّه لهذا، ويعرف أن توثيقه للرجل بمجرد ذكره في هذا الكتاب من أدنى درجات التوثيق، وقد قال هو في أثناء كلامه: والعَدْل مَن لم يُعرف منه الجرح؛ إذ الجرح ضد العَدْل، فمن لم يُعرف بجرح، فهو عَدل، حتى يتبين ضدُّه. اهـ، وهذه طريقته في التفرقة بين العدل وغيره، ووافقه عليها بعضهم، وخالفه الأكثرون"، الكتاني، **الرسالة المستطرفة**، ص١٤٦، (تح: محمد الزمزمي، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط٦، ٢٠٠٠). وينظر ما قاله السخاوي في منهج ابن حبان في هذا: **فتح المغيث**، (٤٨/٢)، (تح: علي حسين، مصر، مكتبة السنة، ط١، ٢٠٠٣).

[8] ابن حبان، **الثقات**، (٣٣٩/٤).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بن حنبل: "مضطرب الحـديث"[1]، ونقل الذهبي وابن حجر عن النسائي قوله: " إذا انفرد بأصل لم يكن بحجة، لأنه كان يُلقَّن فيتلقَّن"[2]، وذكره العلائي في (المختلطين)، وذكر أنه خَرِف[3].

بالاعتماد على أقوال علماء الجرح والتعديل، يظهر أن سِماكاً بن حرب مطعون في ضبطه، ومشكوك في ما يرويه، لا سيما أنه تفرّد في هذا الحديث.

أما عبّاد بن حُبيش، فقد قال عنه الذهبي: "لا يُعرف"[4]، وجهّله ابن القطان، كما ذكر ذلك عنه ابن حجر[5]، وذكره ابن حبان في (الثقات)[6]، وقد تقدّم أن توثيق ابن حبان بمجرد ذكره في كتابه من أدنى درجات التوثيق[7].

وجود هذين الراويين في هذا السند أضعفه، غير أن ضعف السند لا يلزم منه ضعف المتن؛ لورود معنى الحديث من طريق آخر، فقد تابع الشَّعْبِي[8] ـ وهو ثقة[9] ـ عبّاداً في موضع الشاهد من الحديث، وهو قول النبي ﷺ : "المغضوب عليهم اليهود، والضالون النصارى"[10].

وبورود الحديث من طريق آخر، يتقوّى، ويرتقي ليصبح في درجة (الحسن لغيره)، ولهذا، فإنه يُقبل، ولا يُردّ.

---

[1] السيد أبو المعاطي النوري، وآخرون، **موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله**، (١١٢/٢)، (بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٩٧).

[2] الذهبي، **ميزان الاعتدال**، (٢٣٣/٢)، (تح: علي البجاوي، بيروت، دار المعرفة، ط١، ١٩٦٣)، وابن حجر، **تهذيب التهذيب**، (٢٣٤/٤). و لم أجد كلام النسائي هذا في (**الضعفاء والمتروكون**)، (تح: محمود زايد، حلب، دار الوعي، ط١، ١٣٩٦هـ)، ولا في (**الطبقات**)، (تح: مشهور حسن، الزرقاء، مكتبة المنار، ط١، ١٩٨٧).

[3] العلائي، **المختلطين**، (٤٩/١)، (تح: رفعت فوزي وزميله، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٩٦).

[4] الذهبي، **ميزان الاعتدال**، (٣٦٥/٢).

[5] ينظر: ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، (٩١/٥).

[6] ابن حبان، **الثقات**، (١٤٢/٥).

[7] ينظر: ص(٢١٩)، حاشية (٧).

[8] هو أبو عمرو عامر بن شراحيل الشعبي الهمداني الكوفي، علامة التابعين، مولده في خلافة عمر في ما قيل، ومات سنة (١٠٩هـ). ينظر: المزي، **تهذيب الكمال**، (٢٨/١٤)، الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، (٦٣/١)، وابن حجر، **تهذيب التهذيب**، (٦٧/٥).

[9] وثّقه ابن معين وأبو زرعة، وغير واحد، ينظر: المزي، **تهذيب الكمال**، (٢٨/١٤ – وما بعدها)، وابن حجر، **تهذيب التهذيب**، (٦٧/٥).

[10] أخرجه الطبراني في **المعجم الأوسط**، (١٣٩/٤)، (تح: طارق بن عوض، وزميله، دار الحرمين، القاهرة، د.ط، ١٤١٥هـ).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الحديث الثاني: حديث وادي القرى حديث صحيح، ذكره الهيثمي في (مجمع الزوائد)، وقال: "رجاله رجال الصحيح"[١]، وقال الشيخ شعيب إن إسناده صحيح، ورجاله ثقات رجال الصحيح، غير صحابيِّه، ولا تضرّ جهالته[٢]. فليس هناك ما يطعن في هذا الحديث.

الحديث الثالث: وهو حديث الشَّرِيد بن سُوَيد، وفيه ابن جريج[٣]، وهو مدلّس، غير أنه صرّح بالتحديث في مصنف عبد الرزاق[٤]، وليس هناك ما يطعن في هذا الحديث كذلك.

الحديث الرابع: لم يخرِجه غير الطبري، وفيه مُرَيّ بن قَطَرِيّ[٥]، وقد تعارضت أقوال العلماء فيه، ففي حين أن ابن معين وثّقه[٦]، وذكره ابن حبان في الثقات[٧]، نجد الذهبي يجهّله، بقوله: "لا يُعرف"[٨]، وابن حجر في (تهذيب التهذيب) ينقل كلام الذهبي دون تعليق[٩].

وتوثيق ابن معين يُقدّم؛ ذلك أنه من المتشدّدين في الجرح والتعديل، وقد صنّفه الذهبي ضمن المتثبّتين في التعديل، المتعنّتين في الجرح، وذلك في كتابه (ذكر من يُعتمَد قوله في الجرح والتعديل)، وقال عن هذا الصنف من علماء الجرح والتعديل: "فهذا إذا وثّق شخصاً، فعضّ على قوله بناجذيك، وتمسّك بتوثيقه"[١٠].

---

[١] الهيثمي، **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، (٣١١/٦)، (تح: حسام القدسي، مكتبة القدسي ، القاهرة، ١٩٩٤).

[٢] ينظر تعليقه في حاشية (٤)، من **تحقيقه على مسند أحمد**، رقم الحديث: (٢٠٣٥١)، ج٣٣، ص٤٦٠.

[٣] عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْج القرشي، ويكنى بأبي الوليد، توفي سنة (١٤٩هـ). ينظر: المزي، **تهذيب الكمال**، (٣٣٨/١٨ وما بعدها)، قال عنه ابن حجر في (**طبقات المدلسين**): "فقيه الحجاز مشهور بالعلم والثبت، كثير الحديث، وصفه النسائي وغيره بالتدليس، قال الدارقطني: شرّ التدليس تدليس بن جريج؛ فإنه قبيح التدليس، لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح" (٤١/١)، (تح: عاصم القريوتي، الأردن، مكتبة المنار، ط١، د.ت).

[٤] **مصنف عبد الرزاق**، كتاب (الصلاة)، باب (الرجل يجلس معتمداً على يديه في الصلاة)، رقم الحديث: (٣٠٥٧)، ج٢، ص١٩٧.

[٥] مُرَيّ بن قَطَري الكوفي، تفرّد عنه سماك بن حرب. ينظر: المزي، **تهذيب الكمال**، (٤١٤/٢٧)، والذهبي، **ميزان الاعتدال**، (٩٥/٤). وسيأتي الحديث بعد قليل عن رأي علماء الجرح والتعديل فيه.

[٦] **تاريخ ابن معين – رواية الدارمي**، (٢٠٥/١)، (تح: أحمد سيف، دمشق، دار المأمون، د.ط، د.ت).

[٧] تقدّم كلام الكتاني في توثيق ابن حبان، وأن توثيقه للرجل بمجرد ذكره في كتابه (الثقات) من أدنى درجات التوثيق. ينظر: ص(٢١٩)، حاشية (٧).

[٨] الذهبي، **ميزان الاعتدال**، (٩٥/٤).

[٩] ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، (٩٩/١٠).

[١٠] الذهبي، **ذِكْرُ مَن يُعتمد قوله في الجرح والتعديل**، ص١٧٢، (مطبوع ضمن كتاب (أربع رسائل في علوم الحديث)، تح: عبد الفتاح أبو غدّة، بيروت، دار البشائر، ط٤، ١٩٩٠).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد قوّى الشيخ أحمد شاكر هذه الرواية بما ورد عن أبي ذر ﷺ، قال: "سألت النبي ﷺ عن المغضوب عليهم، قال: اليهود، قلت: الضالين؟ قال: النصارى"؛ قال ابن حجر: "أخرجه ابن مردويه بإسناد حسن"[1].[2]

ولذلك، فإن هذا الحديث يقبل كذلك.

هذه هي الأحاديث التي تمّ الاستشهاد بها من أصحاب القول الأول، وتبيّن أنها مقبولة، غير أنّ هناك مسألة مهمّة جديرة بالبحث، وهي المناسبات التي وردت فيها هذه الأحاديث، وهل كانت كلُّها في مورد تفسير الآية الكريمة، أم لا، وهذه هي الجهة الثانية في مناقشة هذه الأحاديث.

الجهة الثانية: علاقة هذه الأحاديث بتفسير قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ۝٧﴾.

إنّ الأحاديث الثلاثة الأولى لم تكن في مورد تفسير الآية الكريمة، فهو إخبار من النبي ﷺ بأن اليهود مغضوب عليهم، وأن النصارى ضالّون؛ لأسباب ظهرت من سياقات الأحاديث، وكل السياقات تدلّ على أنها لم تكن في تفسير الآية الكريمة.

---

[1] ينظر تعليق الشيخ شاكر على حديث رقم (١٩٥)، **تفسير الطبري**، (١٨٦/١)، طبعة مؤسسة الرسالة. وحديث أبي ذرّ ذكره ابن كثير في **تفسيره**، (٤٨/١)، وأشار إليه ابن حجر في **الفتح**، (١٥٩/٨).

[2] وهنا أمر لا بدّ من الإشارة إليه، وهو أنّ هناك من قوّى حديث مري بالحديث الوارد في إسلام عدي، كما ذهب إليه الشيخ أحمد شاكر، ينظر تعليقه على حديث رقم (١٩٥)، **تفسير الطبري**، (١٨٦/١)، ط الرسالة، وهذا لا يُسلَّم به؛ فصيغة حديث حاتم الذي رواه مُري: "سألت النبي ﷺ عن قول الله ..." تدلّ على أن هذا السؤال كان بعد إسلام عدي، وما ذكر في قصة إسلام عدي كان قبل إسلامه، فمقام الحديث الأول يختلف عن مقام الثاني، ثم كيف يسأل عن تفسير آية من القرآن وهو لم يسلم بعد؟

إنّ ما قاله النبي ﷺ في قصة إسلام عدي كان على سبيل تنفيره من دين اليهود والنصارى، وترغيبه في الإسلام، فقد كان عدي نصرانياً. (ينظر: الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، (٥٤٦/١)، (تح: بشار معروف، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٢)، ويُعلم هذا من الاطلاع على الحديث بتمامه، فقد قال النبي ﷺ، بعد أن جلس عدي بين يديه، وحمد الله وأثنى عليه: "ما يُفِرُّك أن تقول: لا إله إلا الله؟ فهل تعلم من إله سوى الله؟" قال عدي: قلت لا. قال: ثم تكلم ساعة، ثم قال: "إنما تفرّ أن تقول: الله أكبر، وتعلم شيئاً أكبر من الله؟" قال: قلت: لا. قال: "فإنّ اليهود مغضوب عليهم، وإنّ النصارى ضلال". **سنن الترمذي**، أبواب (تفسير القرآن)، باب (ومن سورة فاتحة الكتاب)، رقم الحديث: (٢٩٥٣)، ج٥، ص٦٩-٧١).

فما قاله النبي ﷺ في قصة إسلام عدي كان ابتداءً منه؛ في مقام دعوته للإسلام، والحديث الذي سأل فيه عدي عن الآية الكريمة، كان قول النبي ﷺ جواباً للسؤال الذي وُجّه له.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فالاستشهاد بهذه الأحاديث على أن المقصودِين من الآية الكريمة هم اليهود والنصارى إقحامٌ لها في غير ما وقعت له، وربطٌ بينها وبين الآية دون وجود صلة حقيقية.

أما الحديث الرابع، فقد ورد في تفسير الطبري، بصيغة تدلّ على أنه كان سؤالاً عن الآية الكريمة، فما قاله عدي بن حاتم هو: "سألت النبي ﷺ عن قول الله ﷻ: (غير المغضوب عليهم)"، و"سألت النبي ﷺ عن قول الله ﷻ: (ولا الضالين)". فهو صريح في أن سؤاله كان عن الآية الكريمة، ويظهر الأمر نفسه من حديث أبي ذرّ.

وبهذا يضعُف استشهاد أصحاب القول الأول بالأحاديث الثلاثة الأولى، ويبقى الحديث الرابع ـ حديث مُرَي بن قَطَري ـ في ميدان البحث.

الجهة الثالثة: وهي تعارض هذا الحديث مع عموم اللفظ: هذه المسألة تبحث في حال ثبوت صحة الحديث وروده في مورد تفسير الآية، ولم يجتمع هذان الأمران إلا في الحديث الرابع.

وقد جاء الحديث بنسبة الغضب إلى اليهود، والضلال إلى النصارى، أما الآية الكريمة فقد جاءت بألفاظ عامّة لا تُخصِّص فئة دون أخرى بهذين الوصفين، وليس هناك ما يمنع من الجمع بين دلالة الآية والحديث، وهو ما أشار إليه الشيخ محمد رشيد رضا، فعلى الرغم من أنه لم يسلّم بصحة الأحاديث، إلا أنه قال: "... ومع هذا نقول: إن ما ذكره المحققون من الوجوه الأخرى لا يعدّ مخالفة للمأثور الذي هو من قبيل تفسير العام ببعض أفراده من قبيل التمثيل لا التخصيص، ولا الحصر بالأولى"[1].

وقد نبّه الأستاذ الدكتور فضل حسن عباس ـ رحمه الله ورفع مقامه ـ في كتابه (التفسير: أساسياته واتجاهاته) على أن التفسير إن كان لا يتعارض مع المأثور، يمكن قبوله[2].

وبناء على هذا، فإنّ عموم اللفظ الوارد في الآية الكريمة، لا يتعارض مع الخصوص الوارد في الحديث الشريف؛ إذ إن ما جاء فيه كان من قبيل التمثيل، وما ذكره أصحاب القول الثاني الذين ذهبوا

[1] محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، (٩٦/١).

[2] فضل حسن عباس، **التفسير أساسياته واتجاهاته**، ص٢٠٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مع عموم اللفظ لا يتعارض معه، فيكون اليهود والنصارى من ضمن الفئات الذين قصدتهم الآية بهذين الوصفين، دون الاقتصار عليهم.

المحور الثالث: **التحقّق من دعوى الإجماع**: ذكر بعض المفسرين من أصحاب القول الأول أن الاتفاق قائم بين المفسرين على أن المغضوب عليهم هم اليهود، والضالين هم النصارى.

وهذه الدعوى لا تصحّ؛ لأن واقع التفاسير يُطلعنا على عدم انعقاد الإجماع، فقد خالف هذا القول مفسرون قدماء ومعاصرون.

ولما لم ينعقد الإجماع، لم يقم به دليل على هذا القول.

المحور الرابع: **دلالة ذكر (لا)** في قوله: ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾، ذكر ابن جزي ـ وهو من أنصار القول الأول ـ أنها دليل على تغاير الطائفتين، وقد جعل هذا من ضمن الأدلة التي نصر بها تخصيص (المغضوب عليهم) باليهود، و(الضالين) بالنصارى.

وأقول: صحيح أن ذكر (لا) تدلّ على تغاير الطائفتين، ولكن ليس في ذلك دليل على أن الطائفة الأولى هم اليهود، وأن الثانية هم النصارى، فهذا التغاير لا يتضمّن تعيين هاتين الطائفتين.

وبعد هذه المناقشة، يظهر أنّ القول الأول لا يقوم إلا على الحديث الشريف الوارد عن عدي من طريق مُرَيّ؛ إذ تبيّن أنه مقبول، أما بقية الأدلة فلا تُسَلّم لهم، وأن القول الثاني لم ترد عليه إشكالات، غير اعتراض أصحاب القول الأول بأنه يتعارض مع ما جاء عن النبي ﷺ.

ولما كان الجمع بين خصوص الحديث وعموم ألفاظ الآية أمر لا يُستبعد ولا يمنع منه مانع، كان الوقوف عند ظاهر الحديث، وقصر الآية على اليهود والنصارى دون غيرهم (وهو ما ذهب إليه أصحاب القول الأول)، مردود؛ لما فيه من إهمال لدلالة عموم الآية، وللسياق كما سيأتي، والسياق موجِّه قوي للأقوال.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

القول الراجح وأدلته

القول الثاني هو القول الراجح لديّ، وهو أن المقصود بـ(المغضوب عليهم) و(الضالين) مطلَقُهُما، وهذا يشمل عمومَ من استحق غضبَ الله، أو وَصْفَ الضلال، من كافر أو منافق أو فاسق، ويدخل في هذا اليهود والنصارى دخولاً أولياً، دون تخصيص الآية بهما.

وفي هذا القول إعمال للحديث، وإعمال لدلالة ألفاظ الآية العامة، وعلى هذا فإنّ قوله تعالى: (غير المغضوب عليهم ولا الضالين)، هم الذين سلموا من الغضب والضلال.

ويُستدل على هذا بأدلة أربعة:

الدليل الأول: الدلالة اللغوية للفظين (المغضوب عليهم) و(الضالين)، مع ما تدلّ عليه (أل) الموصولة[1] من العموم:

- الغضب (لغة): أصله يدل على "شدَّة وقُوّة، يقال: إنَّ الغَضْبة: الصَّخرة الصُّلبة. قالوا: ومنه اشتُقَّ الغَضَب، لأنَّه اشتدادُ السُّخط"[2]، قال أبو حيان: "الغضب: تغيُّرُ الطبع لمكروه، وقد يطلق على الإعراض؛ لأنه من ثمرته"[3]. والغضب من الله[4]: سُخْطُه على مَن عَصاه وإِعْراضُه عنه، ومعاقبته له.

فالغضب ـ إذن ـ فيه معنى السخط، والإعراض.

- الضلال (لغة): أصله: "ضَياع الشيء، وذهابُهُ في غيرِ حَقِّه"[6]، قال في لسان العرب: "الضَّلالُ والضَّلالةُ: ضدُّ الهُدَى والرَّشاد"[7].

---

[1] ذكر هذا السمين الحلبي، في **الدر المصون**، (٧١/١)، وقال بأن المعنى: (غير الذين غُضب عليهم)، فـــ(أل) بمعنى الاسم الموصول.

[2] ينظر: ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، مادة (غَضِبَ).

[3] أبو حيان، **البحر المحيط**، (١٤٨/١).

[4] المراد من الغضب في حقّ الله تعالى غايتُه، وهو الانتقام، أو إرادته. ينظر: ابن جماعة، **إيضاح الدليل**، ص١٧٦، (تح: وهبي الألباني، سورية، دار اقرأ، ط١، ٢٠٠٥).

[5] ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، باب (الباء)، فصل (الغين).

[6] ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، مادة (ضلّ).

[7] ابن منظور، **لسان العرب**، باب (اللام)، فصل (الضاد).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقال في المصباح المنير: ضَلَّ الرجل الطريق: زلّ عنه، فلم يهتد إليه، فهو (ضَالٌّ)، و الأصل في (الضَّلالِ): الغيبة، و(أَضْلَلْتَ) الشيء بالألف: إذا ضاع منك، فلم تعرف موضعه[1]. وقال السمين الحلبي: "والضَّلال: الخَفاءُ والغَيْبوبةُ"[2].

وقال أبو حيان: "والضلال: الهلاك، والخفاء: ضلّ اللبن في الماء، وقيل أصله: الغيبوبة: ﴿ فِي كِتَٰبٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّي ﴿٥٢﴾ ﴾ [طه]، وضَلَلْت الشيء: جهلت المكان الذي وضعته فيه، وأَضْلَلْت الشيء: ضيّعته، ﴿ وَأَضَلَّ أَعْمَٰلَهُمْ ﴿٨﴾ ﴾ [محمد]، وضلّ: غفل ونسي، و﴿ وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ ﴿٢٠﴾ ﴾ [الشعراء]، ﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا ﴿٢٨٢﴾ ﴾ [البقرة]، والضلال: سلوك غير القصد، ضلّ عن الطريق: سلك غير جادتها، والضلال: الحيرة، والتردد، ومنه قيل لحجر أملس: يردده الماء في الوادي ضلضلة "[3].

فـ(الضلال) (لغةً) فيه معنى الضياع، والخفاء، والغيبوبة، والهلاك، والزلل، والغفلة والنسيان، ومخالفة الهدى والرشاد، والعدول عن الطريق المستقيم، عمداً أو سهواً، كثيراً أو قليلاً.

ويفهم من هذا أن الضلال ـ في عرف اللغة ـ يصدق على من أخطأ عن جهل وعدم معرفة، أو عن قصد وتعمّد، فـ"كل عدول عن الغرض والمقصود يقال له خطأ وضلال"[4].

بعض هذه المعاني اللغوية لـ(الضلال)، سيتعيّن من خلال الاستعمال القرآني للكلمة؛ ذلك أنه سيوقفنا على مزيد بيان وتحديد لكلا الوصفين: (المغضوب عليهم، والضالين).

---

[1] ينظر: الفيومي، **المصباح المنير**، (٣٦٣/٢)، (بيروت، المكتبة العلمية، د.ط، د.ت).

[2] السمين الحلبي، **الدر المصون**، (٧٦/١).

[3] أبو حيان، **البحر المحيط**، (١٤٨/١).

[4] الراغب الأصفهاني، **مقدمة جامع التفاسير**، ص١٣٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الدليل الثاني: الاستعمال القرآني: وهو مرجِّح ثانٍ اعتمدت عليه في ترجيح القول الثاني.

أولاً: الغضب

- قُرن الغضب بمن ارتضى الكفر، وذلك في قوله تعالى: ﴿ مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا فَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ١٠٦ ﴾ [النحل]، وهنا ملحوظتان:

الأولى: أن الذي يشرح صدره للكفر، يستحق غضب الله؛ لما أنه كان متعمّداً غير جاهل ولا مُكَره، فقد ارتضى الكفر بديلاً عن الإيمان، فنلمح من الآية الكريمة تعمّد الكفر والرضا به.

الثانية: أن الآية قرنت غضب الله بكل من ارتضى الكفر بديلاً عن الإيمان على العموم، وليس الأمر خاصّاً باليهود هنا.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَيُعَذِّبَ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ وَٱلۡمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلۡمُشۡرِكِينَ وَٱلۡمُشۡرِكَٰتِ ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوۡءِۚ عَلَيۡهِمۡ دَآئِرَةُ ٱلسَّوۡءِۖ وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ وَلَعَنَهُمۡ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرٗا ٦ ﴾ [الفتح]، ويلحظ أن عموم الكافرين والمنافقين باؤوا بهذا الغضب.

ومنه قوله: ﴿ بِئۡسَمَا ٱشۡتَرَوۡاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمۡ أَن يَكۡفُرُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بَغۡيًا أَن يُنَزِّلَ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦۖ فَبَآءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٖۚ وَلِلۡكَٰفِرِينَ عَذَابٞ مُّهِينٞ ٩٠ ﴾ [البقرة]: وهذا حديث عن اليهود ـ قاتلهم الله ـ ، قال ابن كثير: "بئسما اعتاضوا لأنفسهم فرضوا به، وعدلوا إليه من الكفر بما أنزل الله على محمد ﷺ إلى تصديقه ومؤازرته ونصرته، وإنما حملهم على ذلك البغي والحسد والكراهية"[1].

فالآية هنا قرنت الغضب باليهود؛ إذ تعمّدوا العدول عن الحق إلى الكفر؛ لأغراض دنيوية، وقد تبيّن لهم الحق، ولم يكن غائباً عنهم.

[1] تفسير ابن كثير، (١/١٤٠).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقال في اليهود أيضاً: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ ٱلۡعِجۡلَ سَيَنَالُهُمۡ غَضَبٞ مِّن رَّبِّهِمۡ ﴿١٥٢﴾ ﴾ [الأعراف]، وقد اتّخذوا العجل بعد أن تبيّن لهم الحق، ونجّاهم الله من فرعون[1]، فهي رِدّة عن الحق بعد وضوحه، مما جعلهم مستأهلين لغضب الله.

ومثل هذا ما قاله الله ﷻ على لسان نوح عليه السلام مخاطباً قومه، بعد أن بيّن لهم حقيقة دعوته، وأنه مرسل من الله[2]: ﴿ قَالَ قَدۡ وَقَعَ عَلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ رِجۡسٞ وَغَضَبٌۖ أَتُجَٰدِلُونَنِي فِيٓ أَسۡمَآءٖ سَمَّيۡتُمُوهَآ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُم مَّا نَزَّلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلۡطَٰنٖۚ فَٱنتَظِرُوٓاْ إِنِّي مَعَكُم مِّنَ ٱلۡمُنتَظِرِينَ ﴿٧١﴾ ﴾ [الأعراف]، فقد وقع عليهم غضب الله بعد أن أصرّوا على كفرهم وجادلوا، على الرغم مما ظهر لهم من صدقه.

ومن الكفر أيضاً ما يفعله اليهود والنصارى، مما ذكره الله في قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يُحَآجُّونَ فِي ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مَا ٱسۡتُجِيبَ لَهُۥ حُجَّتُهُمۡ دَاحِضَةٌ عِندَ رَبِّهِمۡ وَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ وَلَهُمۡ عَذَابٞ شَدِيدٞ ﴿١٦﴾ ﴾ [الشورى]، فقد كان اليهود والنصارى يحاجّون في دين الله، وكانوا يقولونَ للمؤمنين كتابُنَا قبلَ كتابِكم، ونبيُّنا قبلَ نبيِّكُم، ونحنُ خير منكُم، وأولى بالحقّ[3].

فالآية تتحدث عن اليهود والنصارى الذين يفتنون المؤمنين عن دينهم، ولا شكّ أن هذا الفعل يصدر منهم عن قصد، وقد استحقوا غضب الله عليه، ويمكن أن ينسحب هذا الحكم على كل الذين يحاجّون في دين الله، قاصدين فتنة المؤمنين عن دينهم.

- قُرن الغضب بقاتل النفس المؤمنة إن كان متعمداً: ﴿ وَمَن يَقۡتُلۡ مُؤۡمِنٗا مُّتَعَمِّدٗا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدٗا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمٗا ﴿٩٣﴾ ﴾ [النساء]، وهذا القاتل مؤمن ليس بكافر، بدليل قوله تعالى قبل هذه الآية: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤۡمِنٍ أَن يَقۡتُلَ مُؤۡمِنًا إِلَّا

[1] تنظر الآيات (١٣٨- ١٤٨) من سورة الأعراف.

[2] تنظر الآيات: (٦٧-٦٩).

[3] ينظر: الزمخشري، **الكشاف**، (٢١١/٤).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

خَطَـًٔا ﴿٩٢﴾ ﴾ [النساء]، فالحديث عن جزاء المؤمن إذا تعمّد قتل مؤمن، والقاتل المتعمِّد لا يكفر بهذه المعصية، وإن كانت من الكبائر[1].

فهنا ملحظان إذن: الأول: أن الذي استحقّ غضب الله مؤمن ارتكب كبيرة، فهو فاسق عاصٍ بهذا الفعل. والثاني: أنه تعمّد القتل.

- قُرن الغضب بمن كَذَبَتْ في شهادة الملاعنة، قال تعالى: ﴿ وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٩﴾ ﴾ [النور]، وحين تكذب بالشهادة الخامسة، فهذا يعني أنها متعمّدةٌ الكذب؛ إذ إنها قد شهدت من قبلُ أربعَ شهادات بالله إنه لمن الكاذبين، وقد استحقت غضب الله بتعمّدها الكذب، قال أبو السعود: "(والخامسة)، أي الشهادةُ الخامسةُ للأربعِ المتقدِّمةِ، أي الجاعلةُ لها خَمْساً بانضمامها إليهنَّ، وإفرادُها عنهنَّ مع كونها شهادةً أيضاً؛ لاستقلالها بالفحوى، ووكادتها في إفادةِ ما يُقصد بالشَّهادةِ من تحقيقِ الخبرِ، وإظهارِ الصِّدقِ"[2].

غير أنها بهذا الكذب المتعمَّد لا تكفر؛ كما أنّ قاتل النفس المؤمنة المتعمِّد لا يكفر.

نخلص من هذا كله إلى أمرين:

الأول: أن الغضب ذكر في القرآن الكريم في حقّ اليهود والنصارى، وفي حق الكافرين والمنافقين عموماً، وفي حق المسلمين العصاة.

الثاني: لوحظ في هذه الآيات أن الغضب اقترن بالتعمّد على الكفر أو على فعل المعصية.

---

[1] قال الباجوري شارحاً قول اللقاني: (فلا نُكَفِّر مؤمناً بالوِزْرِ): "أي: فلا نُكَفِّر ــ بالنون ــ، أي: معاشر أهل السنة، أو ــ بالتاء ــ أي: أيها المخاطب أحداً من المؤمنين بارتكاب الذنب، صغيرة كان الذنب أو كبيرة، عالماً كان مرتكبه أو جاهلاً، بشرط أن لا يكون ذلك الذنب من المكفِّرات". **فتح المجيد في بيان تحفة المريد على جوهرة التوحيد**، ص٤٥١، (تح: عبد السلام شنّار، دمشق، البيروتي، ط١، ٢٠٠٢).

[2] **تفسير أبي السعود**، (١٥٩/٦).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثانياً: الضلال

- قُرن الضلال في كتاب الله بالكافرين، قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ قَدۡ ضَلُّواْ ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا ﴿١٦٧﴾ ﴾ [النساء]، أخبر الله ﷻ في هذه الآية عن عموم الكافرين الذين صدّوا عن سبيل الله بأنهم قد ضلّوا ضلالاً بعيداً[1].

كما أننا نفهم من قوله: (وصدّوا عن سبيل الله) تعمّدهم ذلك، فكان الكفر مع التعمّد هو سبب وصفهم بالضلال.

وجعلها الطبري في أهل الكتاب (اليهود والنصارى)؛ اعتماداً على السياق[2]، وعلى القولين فالآية ليست خاصّة بالنصارى.

- قُرن الضلال كذلك بفعلة مستهجنة منبعها تصوراتٌ زائفة، ومزاعمُ باطلة، وهي قتل الأولاد؛ قربةً للآلهة، أو مخافة من الفقر والعار، قال تعالى: ﴿ قَدۡ خَسِرَ ٱلَّذِينَ قَتَلُوٓاْ أَوۡلَٰدَهُمۡ سَفَهَۢا بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَحَرَّمُواْ مَا رَزَقَهُمُ ٱللَّهُ ٱفۡتِرَآءً عَلَى ٱللَّهِۚ قَدۡ ضَلُّواْ وَمَا كَانُواْ مُهۡتَدِينَ ﴿١٤٠﴾ ﴾ [الأنعام]، وهذا إخبار من الله ﷻ بأن المشركين الذين كانوا يقتلون أولادهم؛ لتلك الأغراض، ضلّوا طريق الهداية.

وسبب هذا الضلال هو سفاهتُهم وخفّةُ عقولِهم، وأوهامٌ سدّت منافذَ التفكير لديهم؛ "ولا شكّ أن هذه السفاهة إنما تولّدت من عدم العلم"[3].

- قُرن الضلال بالمرتدّين، الذين يتبدّلون الكفر بالإيمان: ﴿ وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلۡكُفۡرَ بِٱلۡإِيمَٰنِ فَقَدۡ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴿١٠٨﴾ ﴾ [البقرة: ١٠٨]، وقد جاءت هذه الآية بعد تحذير للمؤمنين من أن يفعلوا فعل بني إسرائيل الأوائل مع نبيهم موسى عليه السلام: ﴿ أَمۡ تُرِيدُونَ أَن تَسۡـَٔلُواْ رَسُولَكُمۡ كَمَا سُـِٔلَ مُوسَىٰ مِن قَبۡلُ ﴾ [البقرة]؛ إذ أكثروا الجدل والتعنّت، واقتراح الأشياء التي كانت عاقبتها وبالاً عليهم، وفيه أن من يعدل

---

[1] ينظر: **تفسير ابن كثير**، (٥٩٦/١).

[2] ينظر: **تفسير الطبري**، (٤٠/٦).

[3] **تفسير الرازي**، (١٦١/٥).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عن تصديق الأنبياء، واتّباعهم والانقياد لهم إلى مخالفتهم وتكذيبهم، والاقتراح عليهم بالأسئلة التي لا يحتاجون إليها على وجه التعنّت والكفر، فقد ضلّ سواء السبيل، وحاد عن طريق الحق[1]، ومثل هذه الآية قوله تعالى: ﴿ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿١١٦﴾ ﴾ [النساء]، وقوله: ﴿ وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿١٣٦﴾ ﴾ [النساء]، وقوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ ثُمَّ ٱزْدَادُوا۟ كُفْرًا لَّن تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلضَّآلُّونَ ﴿٩٠﴾ ﴾ [آل عمران]، ﴿ فَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴿١٢﴾ ﴾ [المائدة]، ، فالكفر والشرك ضلال.

_ قُرن الضلال بالمعصية: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴿٣٦﴾ ﴾ [الأحزاب]، فالذي لا يجعل اختياره تبعاً لاختيار الله ورسوله، فقد عصى الله ورسوله، ومن وقع في هذه المعصية فقد ضلّ ضلالاً مبيناً، وكذلك فإن اتخاذَ أعداءِ الله أولياءَ معصيةٌ، وُصف من يقع بها بأنه ضلّ عن سواء السبيل، قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ ـ إلى قوله ـ وَمَن يَفْعَلْهُ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴿١﴾ ﴾ [الممتحنة].

نخلص من هذا كله إلى ثلاثة أمور:

الأول: أن الضلال ذكر في القرآن الكريم في حقّ أهل الكتاب، وعموم الكافرين والمشركين، والمرتدين، كما ذكر في حقّ العصاة من المسلمين.

الثاني: لوحظ في هذه الآيات الكريمة أنّ الضّلال اقترن بتعمّد الكفر، والتردّد بين الكفر والإيمان، كما اقترن بالسفاهة الناتجة عن الجهل.

الثالث: العجيب أن الضلال لم يوصف به النصارى في القرآن الكريم على وجه الخصوص، فليس هناك آية واحدة قرنت الضلال بالنصارى دون غيرهم.

[1] ينظر: الزمخشري، **الكشاف**، (١/١٧٥)، وابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، (١/١٦٧).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبالجمع بين الدلالة اللغوية والاستخدام القرآني يظهر أن **المراد بالمغضوب عليهم هم الذين استحقّوا غضب الله وسُخْطَه؛ لتعمّدهم التنكّبَ عن طريقه، ويشمل هذا الكافرين دون تخصيص فئة دون فئة، والعصاةَ من المسلمين، فتعمّد الإعراض عن الحق وتركه هو سبب استحقاقهم الغضب، ولم يقصر القرآن الكريم الغضب على اليهود دون غيرهم.**

كما يظهر أن المراد بالضالين الذين عَدَلوا عن الطريق المستقيم، عمداً أو لسفاهة أعمت بصائرَهم، وهذا يشمل الكافرين دون تخصيص فئة دون أخرى، والعصاةَ من المسلمين كذلك، ولم يقصر القرآن الضلال على النصارى دون غيرهم.

ومن هنا، فإن الفرق بين الوصفين، هو أن الغضب ينزل بمن تعمّد الخروج عن الحق بعد معرفته به، وأن الضلال يوصف به من تعمّد الإعراض عن الحقّ بعد علمه به أيضاً، بالإضافة إلى من أخطأ بسبب سفاهة وجهل، فالضلال أعمّ، والله تعالى أعلم.

الدليل الثالث: السياق: لا يمكن إغفال السياق في التفسير؛ فهو موجِّه مهم للأقوال، ومرجّح لا غنى عنه، بل يتعيّن التفسير به، ويظهر هذا من دلالة ذكر (المغضوب عليهم) و(الضالين) بعد المنعَم عليهم، فعند استحضار الآيات الكريمة في سورة الفاتحة: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧ ﴾ يظهر لنا تسلسل النظم الكريم، فإن صراط الذين أنعم الله عليهم هو الصراط المستقيم، والذين أنعم الله عليهم هم طائفة مغايرة لتلك التي غضب الله عليها، ومغايرة كذلك لفئة الضالين.

كلّ من أنعم الله عليه بنعمة الإيمان مقصود بقوله تعالى: (الذين أنعمت عليهم)؛ لأن اللفظ عام، وكلّ من لم يحظَ بهذه النعمة؛ لخروجه عن الحق، فهو مغضوب عليه، أو ضالّ.

والقِسْمَةُ العَقْلِيَّة تقتضي هذه الفئات الثلاث، فليس هناك غيرها.

والقول بأن (المغضوب عليهم) هم اليهود، و(الضالين) هم النصارى، يجعل بقية الكفار والتائهين خارجَ هذه القسمة، غيرَ داخلين في الذين ندعو الله أن لا يهدينا صراطهم.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد ذكر الله ﷻ قوله: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾ بعد قوله: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾؛ لزيادة بيان صفة الصراط الذي ندعو في صلاتنا أن يهدينا إليه، بحصر هذا الصراط في فئة واحدة. وأما تخصيص المغضوب عليهم باليهود والضالين بالنصارى، فإنه يضفي غموضاً على صفة هذا الصراط؛ إذ إن تقدير الكلام يصبح هكذا: اهدنا الصراط المستقيم، صراط الذين أنعمت عليهم، غير صراط اليهود والنصارى، وعلى هذا التقدير يبقى صراط بقية الكفار والتائهين غير خارج عن الصراط المستقيم.

والخلاصة أن المغايرة التي ذكرت في قوله: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾، تقتضي المقابلة بالعموم الوارد في قوله: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، بمعنى أن كل من لم ينعم الله عليه بالهداية يدخل في مسمى المغضوب عليهم والضالين، والله أعلم.

الدليل الرابع: لم يرد دليل يدل على إرادة التخصيص، وما جاء في الحديث الشريف يُحمل على التمثيل؛ ويجمع بينه وبين عموم الآية الكريمة.

بهذه الأدلة الأربعة يترجّح القول الثاني على الأول، **والله تعالى أعلم بالصواب**.

ويكون معنى الآية الكريمة على هذا القول: اهدنا يا ربنا طريقَك المستقيم، الذي هو طريق الذين أنعمت عليهم من خلقك، وجنّبنا طريق الذين استحقّوا غضبك وسخطك، وجنبنا طريق الذي عدلوا عن طريقك عمداً أو عن جهالة، من جميع ملل الكفر والفسوق.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit